محضر جلسـة رقـم (٨) الإثنين (٢٠١٨/١/٢٩) م

عدد الحضور: (١٦٦) نائباً.
بدأت الجلسة الساعة (١٢:٥٥) ظهراً.

-السيد رئيس مجلس النواب- :
بسم الله الرحمن الرحيم
نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني .نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.
-النائب ضياء محي خلف الدوري- :

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.
-السيد رئيس مجلس النواب- :

السيدات والسادة في جدول الأعمال عدد من الفقرات التي تحتاج الى البقاء لغرض للتصويت عليها.

*الفقرة ثانياً: التصويت على مقترح قانون هيأة الإعلام والاتصالات. (لجنة الثقافة والأعلام، اللجنة القانونية، اللجنة المالية، لجنة الخدمات)

قبل ذلك السيدات والسادة الأعضاء قُدمت من عدد من اللجان جملة من القرارات من اللجان وليس من السيدات والسادة الأعضاء، فقُدم صيغة قرار من اللجنة المالية ممكن توضيحه النائب جبار العبادي لغرض اطلاع المجلس عليه لكي نقرأه اذا أقتنع المجلس بتبنيه.

-النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي-:

سيدي الرئيس ما يتعلق بالقرار الذي اقترحته اللجنة المالية الذي يتعلق بموضوع التعاملات المصرفية والمالية في المصارف في اقليم كوردستان. بعد قرار (٥٨) المُتخذ في مجلس النواب قام البنك المركزي بعديد من الإجراءات والاتصال مع المؤسسات المالية في الإقليم، وبعدها تم استضافة السيد محافظ البنك المركزي، تم إلغاء الفروع التي كانت سابقاً ترتبط بالإقليم وتم ربطها بالبنك المركزي العراقي الفرع الرئيسي وكثير من الإجراءات، وأبدت سلطة الأقليم التعاون مع السلطة الرئيسية المتمثلة بالبنك المركزي، لذلك اقترحت اللجنة المالية أنه لازال الموضوع تم اتخاذ الإجراءات المناسبة، لذلك ترى انه هنالك إنتفاء الحاجة للإجراءات المتخذة سابقاً وتم صياغة قرار بهذا الشكل وتم رفعه الى رئاسة المجلس.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

فيما يتعلق في هذا الطرح استمعتم له السيدات والسادة الأعضاء، أقرأ صيغة القرار المُقدم من اللجنة المالية بتوقيع رئيسها وهو يحتاج الى موافقة المجلس بشأنه. (في ضوء متابعة اللجنة المالية لقرار مجلس النواب المرقم (٥٨) في ٢٠١٧/١٠/١٢ فيما يتعلق بإجراءات البنك المركزي بشأن عمل المصارف في اقليم كوردستان، اتضح للجنة المالية أن البنك المركزي قد اتخذ الاجراءات اللازمة بشأن ممارسة سلطته الرقابية والإشرافية على المصارف وشركات الصرافة في الأقليم طبقاً لقانونه، وكونه سلطة اتحادية وقام بتأسيس فرع جديد تابع للبنك المركزي.

أين صيغة القرار؟ اللجنة المالية.

بناءً على ذلك وحيث ان الهدف الذي يسعى اليه مجلس النواب هو التزام الأقليم بمقتضيات الدستور وتمكين السلطات الإتحادية من أداء مهامها وسلطاتها وفقاً للدستور والقانون وعلى ضوء حكم المحكمة الإتحادية العليا بعدم دستورية الإستفتاء الجاري يوم ٢٠١٧/٩/٢٥ في اقليم كوردستان ومع ملاحظة ما ورد من مقترح البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم (٢١٢) في ٢٠١٧/١٢/١٧، ترى اللجنة المالية تحقق الهدف المطلوب من قرار مجلس النواب المرقم (٥٨) بما يتعلق بموضوع المصارف والعمليات المصرفية في الأقليم على ان

يلتزم البنك المركزي بتقديم تقارير شهرية الى اللجنة المالية في مجلس النواب بشأن ممارسة عمله وسلطاته في الأقليم وعلى البنك المركزي اتخاذ الإجراءات والتحوطات والاجراءات اللازمة بما يضمن الحفاظ على المال العام.(

هذا الأمر يحتاج الى تأييد المجلس فيما ذهبت اليه اللجنة المالية، تصويت في تأييد اللجنة على توجهها وقرارها، تصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

السيدات والسادة، في الجلسة السابقة كان قد أُتخذ إجراء يحتاج الى موافقة المجلس وهو مضاعفة الجزاء المالي المترتب على تغيّب عضو مجلس النواب عن الجلسات، تصويت في تأييد هذا التوجه.

)تم التصويت بالموافقة.(

السيدات والسادة أيضاً إيضاح لما تم اثارته بشكل واضح عن اتحاد البرلمانيين العراقيين هو لا يعدو ان يكون مؤسسة مجتمع مدني نقابية ليس فيها أي تخصيصات مالية أو اعتبارات تتعلق بعضو مجلس النواب لا في الدورة التي هو فيها ولا في الدورات السابقة أو اللاحقة وما تم اثارته بشأن الامتيازات والحديث بهذا الخصوص سواء كانت المادية أو المعنوية فهو عارٍ عن الصحة وهو ليس صحيحاً بالمطلق.

اذا تسمحون لأن هناك عملية تصويت حتى نحافظ على النصاب.

اذا تسمحون لنا من هنا الى نهاية الفصل لا إلغاء لأي غياب أو اعتباره اجازة، لا تعتبر إجازة اطلاقاً.

-النائب خلف عبدالصمد خلف علي (نقطة نظام)-:

قرار جيد أن تُضاعف الجزاء على المتغيب لكن السؤال المُثار والذي نحتاج الى توضيح، خلال فترة ليست بالقصيرة أعلى ما يمكن أن يصل الى الحضور (٢٠٠) أو (٢٢٠) يعني لدينا (١٠٠) نائب غير موجود، لحد الآن لا نعرف هؤلاء الـ (١٠٠) نائب من هم؟ ولذلك طلبي ومقترحي أن تُقرأ هذه الأسماء التي لم نشاهدها في البرلمان حتى يعرف العالم أن أعضاء البرلمان الذين يحضرون هم فقط (٢٠٠) أو.(220)

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي (نقطة نظام)-:

سيادة الرئيس بالأمس جدول الأعمال كان يتضمن فقرة استجواب السيد وزير الكهرباء الذي تأجل (٨) مرات واليوم الموعد المفروض التاسع يكون، هذا الاستجواب المقدم من الشهر الـ(٥) في العام الماضي الذي سوف يمضي عليه سنة. سيادة الرئيس جدول أعمال اليوم يخلو من فقرة استجواب السيد وزير الكهرباء، لذلك أنا أطلب من سيادتكم أن تدرج هذه الفقرة ضمن جدول اعمال جلسة اليوم ولدي طلب موقع من قبل (٧٠) نائب يؤيدون إدراج استجواب وزير الكهرباء الذي تأجل لأكثر من (٨) مرات لأسباب متعددة، ولا أعلم سمعت بمداخلتي سيادة الرئيس أو أُعيدها.

أحتاج أكرر مداخلتي سيادة الرئيس أم سمعتموها.

سيادة الرئيس جدول جلسة الامس كان يتضمن استجواب السيد وزير الكهرباء الذي تأجل (٨) مرات لكونه مقدم من الشهر الخامس في العام الماضي، تأجل لعدت أسباب سيادتكم تعلمها، اليوم الجلسة جدول الأعمال خلى من فقرة استجواب السيد وزير الكهرباء، أنا أطلب من هياة الرئاسة ادراجها ضمن جدول اعمال اليوم والتصويت عليها ولدي طلب موقع من (٧٠) نائب من السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب لإدراج استجواب السيد وزير الكهرباء على جدول اعمال اليوم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، حدث أتفاق كما تعلمون أن النقاط التي هي مثار جدل وخلاف، لا يتضمنها جدول الاعمال ويبقى القرار فيما يُطرح هو قرار المجلس، ولذلك يعني مثلاً نحنُ لدينا طلب وأيضاً موقع ومقدم بدرج الموازنة

على جدول الأعمال، نحنُ عندما نضع الموازنة على جدول الأعمال يحدث إرباك في النصاب والجلسة، والرأي رأيكم أنتم الآن جالسون والمجلس سيد نفسه، كما ان هناك طلب بشأن عملية الأستجواب في إضافتها على جدول الاعمال وتأخذ إجراءاتها القانونية الطبيعية. السيدات والسادة، بالنسبة لنا سوف نطرح على جنابكم مسألة ما قُدم في مسألة الموازنة أن تُدرج على جدول الأعمال، وإذا وجدتم ذلك تصوتون فتُدرج اليوم أو الأيام القادمة لكن تُدرج على جدول الأعمال، وكما الأستجواب على أن تُراعى أيضاً الإجراءات القانونية في مسائل التبليغ وغيرهِ، فقط أهم شيء نحافظ على النصاب وعلى وجودنا، أطرح فكرة إضافة الموازنة، لننتهي من قضية التصويت على ما هو موجود، جيد، قضية الأستجواب تُدرج على جدول الأعمال وتأخذ سياقاتها الطبيعية في مسائل التبليغ وهذا الأجراء، من يوافق على درجهِ في جدول الأعمال بحكم الطلب المقدم من السادة والسيدات الأعضاء؟

تصويت.

ممكن احتساب الأصوات، وبعدها أؤخذ رأي المجلس، لا زال الحساب القائم، الأستاذ (عماد) يتولى الحساب، ارجوكم الحساب لا زال قائم، العدد الإجمالي (١٦٦)، الموافق (٨٨) من أصل.(166)

)تم التصويت بالموافقة على إضافة فقرة استجواب وزير الكهرباء على جدول أعمال الجلسة.(

الموافقة حاصلة على إضافة هذه الفقرة، السيدات والسادة الموازنة نناقشها قبل اختلال النصاب نناقشها بالآتي، السيد رئيس اللجنة المالية نستمع الى رأيك.

-النائب محمد علي محمد تميم-:

سيادة الرئيس، موضوع الموازنة موضوع مهم، وقانون الموازنة من القوانين المهمة التي هي ربما من القوانين المتبقية في جعبة مجلس النواب، ربما رأيي وانا أنتمي الى كتلة سياسية مختلفة عن رأيي كرئيساً للجنة المالية، رأيي كرئيساً للجنة المالية هو أن تُدرج الموازنة على جدول الأعمال، وأن تُقرأ قراءة أولى وإذا كان هناك ملاحظات أن تُناقش مع الحكومة ربما في وقت آخر، واستلمنا بعض الإشارات الإيجابية من الحكومة بإمكانية المناقشة بعد القراءة الأولى، لكن أن تترك الموازنة في دُرج مجلس النواب ودُرج الرئاسة ودُرج اللجنة المالية أعتقد غير صحيح وتُعرض الى المجلس والمجلس سيد نفسهِ، هو من يتخذ هذا القرار.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، التمس من الجميع، لمسؤوليتنا وبالذات فيما يتعلق بهذا المشروع مشروع القانون، ونحنُ تعلمون وجدنا صعوبة في درجهِ على جدول الأعمال والأيام التي مضت، فالآن الرأي رأي المجلس، السيدات والسادة، قبل أن تخرجوا نحن نتحدث.

-النائب صلاح مزاحم درويش الجبوري-:

بالتأكيد لا يختلف أثنان على أن قانون الموازنة هو من القوانين المهمة ويكاد يكون من أهم مقررات مجلس النواب، لكن أن تُعرض مجموعة من الملاحظات من الأعتراضات من كتل سياسية كبيرة ومن محافظات، وتُبعث جميعها بكتب رسمية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والى وزارة المالية، والى مجلس الوزراء، واللجنة المالية، وحتى رئاسة مجلس النواب، ويتم الرد عليها من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وأي شخص قرأ هذه الردود، حتى طريقة الردود لم تكن بمستوى الجهة التي أعطت هذه الأعتراضات من حيث طريقة الصياغة، وفي اجتماع سابق للكتل السياسية في القاعة الدستورية كان هناك أتفاق أن تحضر الحكومة وتُناقش ومن ثم يُعرض، موقف تحالف القوى العراقية لغاية الآن مع هذا القرار الذي تم التصويت عليه، أذا ما دُرج قانون الموازنة دون تفاهمات في جلسة مجلس النواب، فتحالف القوى العراقية سيكسر النصاب وسيغادر القاعة.

-النائب شاخه وان عبدالله احمد عبدالقادر-:

نحن ككتل كردستانية مازلنا نصر على إنه كان الأتفاق على حضور السيد رئيس الوزراء، ولحد الآن ولا نقطة من نقاط التحالف الكوردستاني تمت الأستجابة لها من الحكومة، وفي حال إصرار هيأة الرئاسة على درج قانون الموازنة سنترك القاعة ونكسر النصاب.

-النائب عباس حسن موسى البياتي-:

منذ عام ٢٠٠٤ ولحد الآن لم نمرر موازنة إلا بالتفاهم والتوافق إلا مرة واحدة، إخوان التمرير ثلاث محطات، قراءة أولى، قراءة ثانية ثم التصويت، أخبروني أي سنة نحن مررناها بالأغلبية (١٨٣)، أخبروني أي سنة؟ إذا لم تمرر الموازنة نحن جميعنا مسؤولين، سيادة الرئيس أنا أطلب قطع النقاش، لديك (٨١) توقيع يطالبون بإدراج الموازنة على جدول الأعمال للقراءة الأولى، نفتح النقاش، نستضيف السيد رئيس الوزراء ووزير المالية بالتمرير، يا إخوان لا يجوز هذه موازنة شعب ليست كتل وليست حكومة.

-النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

يوجد واقع صعب بخصوص قانون الموازنة، حتى نطرح طرح فيه واقعية، خارطة الطريق كالتالي، أولاً تُقرأ قراءة أولى ويشترط لا تُطرح للقراءة الثانية إلا أن يحصل إجتماع بين ممثلي الكتل والمحافظات المطالبة بطلبات معينة مع وزارتي المالية والتخطيط، جلسة، جلستين أو أكثر وبعدها القراءة الثانية، فلنعمل هذه خارطة الطريق فلنبدأ بالقراءة الاولى ونشترط قبل القراءة الثانية مناقشة مع الوزارات واللجان المختصة وممثلي المحافظات والكتل السياسية، أعتقد إن هذا حل وسط.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

جيد، أخذاً بكل الآراء نحن لدينا الآن عملية تصويت، أرجو البقاء والأستمرار في إتمامها وبعدها سنعرض ما قُدِم للتصويت ورأي المجلس بذلك بشكل واضح، نبدأ بالفقرة ثانياً، نحن حريصين أكثر على أن تمضي الموازنة، لكن حرصنا على أن تمضي بوجود نصاب وأنت أستمعت الآن إلى ما تم الحديث بشأنه، مع ذلك بإمكان الحريص على ان تقرأ الآن، يجب أن تجري عملية تحشيد للمؤيدين بشكل واضح وأنا سوف أعرضها ولكن فلننجز.

-النائب ناظم كاطع رسن الساعدي-:

نحن لجنة الخدمات نعترض على قراءة القانون والتصويت على قانون هيأة الإعلام والإتصالات المقترح المقدم من قبل لجنة الثقافة، كون القانون الذي جاء من الحكومة مُكتمل وجاهز للتوصيت.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لماذا تخرجون أصلاً؟ السيدات والسادة من يؤيد أن تكون الموازنة على جدول الأعمال؟

)تم التصويت بالموافقة على إدراج الموازنة على جدول الأعمال.(

تُدرج على جدول الأعمال، انظروا العدد. دُرِجت على جدول الاعمال، تعالوا للتفاهم، نحن نتحدث معكم وقلنا لكم أجّلوها. السيدات والسادة عودوا للقاعة نستأنف الجلسة لدينا فقرات تصويت عودوا إلى القاعة نستأنف جدول أعمالنا، التصويت على قانون هيأة الإعلام والإتصالات، دُرِج على الجدول والأعتراضات قُدِمت سابقاً وقلنا لكم يوجد مشروع قراءة أولى وتوجد عملية تصويت، أحسبوا النصاب.

-النائب احمد مدلول محمد الجربا-:

يوجد حل أعتقد إنه أسهل لهذه الوضعية، بدل المقاطعات إذا كان من ممثلي المناطق الساخنة أو التحالف الكوردستاني أو بالعكس وأعتقد في بعض المرات من التحالف الوطني، أنا أقول الموضوع معلق على مجيء السيد رئيس الوزراء، أنا أفضّل أن ترسل كتاب إستضافة للسيد رئيس الوزراء، إذا أراد أن يحضر مع رؤوساء الكتل أو في مجلس النواب، أستضيفوا السيد رئيس الوزراء لكي يَحضُر وننهي المشكلة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أحسبوا العدد، تفضلوا لكي نحسب العدد لدينا تصويت.

-النائب ئاريز عبد الله احمد محمود-:

نحن لسنا ضد تمرير قانون الموازنة، ونعتقد بأن تمرير هذا القانون مهم ويُهِم كل الشعب العراقي ويُهمنا جداً، لكن المجلس غير مسؤول عن عدم تمرير الموازنة، المسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومة، فعودتنا إلى الجلسة والمشاركة مرتبط بإستضافة السيد رئيس مجلس الوزراء، وبعد أستضافته أكيد سيكون لنا حضور ونحن مع تمرير الموازنة، لكن في الوقت الحالي لا نستطيع المشاركة بالجلسات، لأنه كما تعلم كان جواب السيد رئيس مجلس الوزراء للكتل السياسية خاصة الكتل الكوردستانية غير مقنعة وغير مبررة، لذلك نطلب إستضافة السيد رئيس مجلس الوزراء قبل القراءة الأولى لقانون الموازنة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

ما الفرق قبل القراءة الأولى أو بعد القراءة الاولى؟

-النائب ئاريز عبد الله احمد محمود-:

ما الفائدة من القراءة الأولى؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لأن السياقات وفق النظام الداخلي مشروع القانون يُقرأ قراءة أولى، وأنا لدي ثقة باللجنة المالية حاورت السيد رئيس مجلس الوزراء وكان هناك بعض الإشارات التي ذكرت على لسان السيد رئيس اللجنة المالية الآن وأعتقد أن هناك فرصة لعملية التعديل بما يُرضي مطالب الكتل السياسية وفق السياقات بالقراءة الثانية، هذا هو السياق الطبيعي.

-النائب ئاريز عبد الله احمد محمود-:

نحن لدينا تجربة مع السيد رئيس مجلس الوزراء.

أولاً: كتبنا للسيد رئيس مجلس الوزراء وقلت الجواب غير مُقنع.

ثانياً: عندما نُعدل بفقرات الموازنة فنراه يلجأ إلى المحكمة الإتحادية مرةً ثانية، لذلك فهو غير مستعد لمناقشة أو لتعديل فقرات الموازنة وخاصة المرتبطة بالمناطق الساخنة وأقليم كوردستان.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

وعليه، نعم تفضل النائب محمد أمين

-النائب أمين بكر محمد-:

سيادة الرئيس نحن في إجتماع القاعة الدستورية إتفقنا على أن يجتمع رؤساء الكتل السياسية مع رئيس الوزراء قبل أن يدخل مشروع قانون الموازنة للمناقشة هذا أولاً.

ثانياً: نحن نعرف بالدستور والقانون، نحن لا نستطيع أن ندخل طلباتنا بعد القراءة الأولى يجب الإتفاق عليها قبل القراءة الأولى ولذلك أنا أقترح أن نجتمع ونستضيف السيد رئيس مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ونناقش مقترحاتنا ثم بعد ذلك ندخل مشروع قانون الموازنة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

ستوجه دعوة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء لحضور الجلسة ومناقشة تفاصيل الموازنة وتتحدثون بما تعتقدون أنه مناسب.

السيدات والسادة بالعودة إلى جدول الأعمال ولأن الفقرات التي تحتاج إلى تصويت تحتاج إلى نصاب وهو غير متحقق الان سنشرع بالفقرات التي لا تحتاج إلى نصاب أيضاً نردفها بما تم التصويت عليه في القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة.

***الفقرة ثامناً: مشروع قانون ضم المتعاقدين من أبناء العراق الصحوات إلى وزارة الدفاع والداخلية. (لجنة الأمن والدفاع، اللجنة القانونية)**

-النائب علي عبد الجبار جواد شويلية-:

شكراً دكتور ونشكرك مرة أخرى لأنه يحسب إدراج قانون الموازنة هذا اليوم لكم، نعم توجد ضغوطات ونحن مع الإخوة الباقين لكن قراءتها في بداية الجدول من أهم الاعمال التي تدرج ضمن جدول الأعمال في هذا اليوم، دعونا نقرأها والملاحظات التي تطلبها الكتل السياسية الأخرى نحن حاضرين معهم على أن تكون في الجلسة المقبلة نلتمس منهم الرجوع إلى قاعة البرلمان على أن يكون في الجلسة المقبلة حضور السيد رئيس مجلس الوزراء للنظر في مطالبهم هذا أولاً.

ثانياً: لا يمكن أن يكون حضور رئيس مجلس الوزراء قبل القراءة لمناقشة الموازنة حتماً يكون حضوره بعد القراءة الأولى لمناقشة موضوع الموازنة هذا من ناحية الموازنة.

وأرجو أن تعطيني الوقت لوجود مشكلة كبيرة في العراق أرجو أن تسمعني هذه المشكلة هي مشكلة أنفلونزا الطيور حيث ضربت محافظة ديالى ثم محافظة بابل هذه خسارة إقتصادية كبيرة والذي يساعد في هذا الموضوع هناك دواجن تدخل من خارج العراق وساهمت في إنتشار هذا الفايروس، مع الأسف جنة الزراعة أو وزير الزراعة أو رئاسة الوزراء لم ينذروا المواطنين المتضررين، مليارات إحترقت، تم حرقها بأيدينا، أطلب أن تكون هناك جلسة خاصة للجنة الزراعة مع مربي الدواجن مع رئيس الوزراء للنظر في هذه الحلقات الإقتصادية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

طبعاً لأن هذا الموضوع مهم جداً لا يمكن تجاوزه، السيد رئيس لجنة الزراعة ورئيس لجنة الصحة لديكم رأي وإذا كان هناك من رأي ليس مطروحاً للنقاش، لا نقاش.

-النائب فرات محمد عبد التميمي-:

شكراً سيادة الرئيس، قبل هذا الموضوع أنا طلبت نقطة نظام لدينا قانون الطعن في الأحكام والقرارات القضائية، هذا أنجز في اللجنة وجاهز للتصويت أتمنى من هيأة الرئاسة الموقرة أن تعرضه للتصويت قبل نهاية هذه الدورة لأنه قانون مهم يتعلق بإسترداد أموال الدولة فطلبنا من هيأة الرئاسة أن يدرج على جدول الأعمال.

فيما يتعلق بالموضوع الذي طرحه النائب علي شويليه نعم نتفق وباء ضرب محافظة ديالى ومحافظة بابل وتسبب بخسائر مادية للمربين ونحن في تواصل مع اللجنة العليا أنفلونزا الطيور وأيضاً مع مكتب رئيس مجلس الوزراء من أجل إيجاد تعويضات عادلة ومنصفة لمربي الدواجن، هذا قطاع يتعرض لدمار كبير جراء هذا الوباء ونحن في تواصل ووفق قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣ الحكومة ملزمة بالتعويض لمربي الدواجن اللذين تعرضوا للوباء ووفق القانون أيضاً توجد مناطق حجر تسمى في دوائر البيطرة (زوم) تحجر فيها المشاريع المصابة ويتم إعدام الطيور وبالتأكيد تعرضوا لأضرار كبيرة، نحن إذا توجهت الرئاسة لإستضافة كادر الوزارة واللجنة العليا أنفلونزا الطيور أو هيأة المستشارين في مكتب رئيس مجلس الوزراء لإيجاد صيغة دعم لأصحاب هذه المشاريع.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

المجلس يخول لجنة الزراعة ولجنة الصحة بإتباع كافة الإجراءات بالتعامل أيضاً مع الجهة التنفيذية وإحاطة المجلس بالتفاصيل بهذا الخصوص.

-النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني-:

نقطة نظامي تتعلق بإدارة الجلسات، هناك مخالفة واضحة للنظام الداخلي، المخالفة الأولى خلال الأيام الماضية عدم وجود جدول الأعمال وبالتالي حسب ما موجود في النظام الداخلي.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

الجدول كان موجود وقد وضحت ذلك، الجدول كان موجود لكنني تحدثت بغير نطاق الجلسة لكي يكون واضحاً.

-النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني-:

إسمح لي سيادة الرئيس أنا عندي نقطة نظام تتعلق بمخالفة للنظام الداخلي وهي واضحة لحضرتكم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

ليست هناك مخالفة بهذه النقطة، إن كان لديك شيء أخر تفضلي.

-النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني-:

نحن متيقنين أنك تحاول المحافظة على الوضع أو الإتفاق السياسي في أجواء مجلس النواب العراقي.

القضية الأخرى سيادة الرئيس نحن اليوم لدينا نصاب والجلسة أفتتحت وهناك تصويت على أن تدرج الموازنة على جدول الاعمال، ما هو الضير أن تتم قراءتها قراءة أولى، ثم المخالفة الأخرى.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

هذه أيضاً ليست مخالفة لان ما يتم التصويت عليه يدرج في نهاية الجدول وقد علقنا وقلنا سنمضي بإتجاهها.

-النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني-:

كان يوجد طرح بأن تتم مناقشتها قبل القراءة الأولى وهذا مخالف أيضاً للنظام الداخلي دائماً المناقشات تكون في القراءة الثانية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

ليست هناك رغبة بالمناقشة قبل القراءة الأولى

-النائبة أحلام سالم ثجيل الحسيني-:

لذلك نحن نعم نحب المحافظة على التوافق السياسي الموجود لكن هذا لا يعني بالضرورة.

-النائب هشام عبد الملك علي السهيل-:

قانون الصحوات الذي كان من المفروض أن يقرأ اليوم قراءة أولى هذا من صلب عمل لجنة المصالحة الوطنية وهو إختصاصنا الوحيد تقريباً هو قضية المصالحة الوطنية وأنا أستغرب أن يحال إلى لجنة أخرى.

الجانب الأخر جميعنا نعرف أن أبناء الصحوات تعرضوا لظلم كبير بصراحة إبتداءاً من تنقلاتهم إلى خفض رواتبهم ويحتاجون إلى قانون ولكن ما حدث في الفترة الأخيرة أن السيد رئيس مجلس الوزراء أصدر أمراً بنقل أبناء الصحوات إلى وزارتي الدفاع والداخلية وهذا معمول به الأن ولكن المشكلة التي تواجه أبناء الصحوات الأن هي قضية الرواتب، أبناء الصحوات لا يعاملون معاملة وزارة الداخلية وأفراد وزارة الداخلية ولا يعاملون معاملة أفراد وزارة الدفاع، هذه المشكلة الوحيدة التي يعاني منها أبناء الصحوات لذلك نرجو تحويل القانون إلى لجنة المصالحة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

تشترك لجنة المصالحة.

نحن لسنا بصدد المداخلات لدينا جدول أعمال نمضي به.

-النائب رياض غالي مفتن الساعدي-:

شكراً سيادة الرئيس أنا أطلب من هيأة الرئاسة تحديد موعد نهائي لإستجواب وزير التربية لأنني قدمت إستجواب في عام ٢٠١٦ ونحن الأن في ٢٠١٨ كان من المقرر أن يكون الإستجواب يوم ١/٢٠ ولم يحضر الوزير قبلها أيضاً طلب الوزير تغيير موعد الإستجواب وقبلها طلب إجازة لذلك أطلب من سيادتكم تحديد موعد نهائي للإستجواب.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

هي الإستجوابات عموماً تداخلت مواعيدها بسبب ما رأيتم بتحيد الإستجواب الأول وما حصل.

-النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب-:

أتمنى من هيأة الرئاسة عدم إدراج مقترح قانون هيأة الإتصالات والمعلوماتية، لماذا؟ نحن قرأناه القراءة الأولى، وأنجزنا المشروع بشكل كامل، وهذا فيه تبعات مالية، وبالتالي فحتى لو صوتنا عليه، فبالنتيجة ستنقضه الحكومة، وممثل الحكومة إعترض وبين وجهة نظره، أنا أتمنى منكم في المرحلة القادمة أن لا يوضع على جدول الأعمال، وبالتالي يحصل إحراج.

-النائب رعد فارس الماس الحيالي-:

شكراً لسيادتك، لحسمك موضوع قانون الموازنة وإدراجه على جدول الأعمال، وهي بصراحة مبادرة وخطوة تشكر عليها، أولاً.

ثانياً: بالنسبة إلى موضوع فلونزا الطيور، هذا الموضوع، لدينا في منطقة ديالى ضرب منطقتين فقط، والتي هي (جديدة الشط، وهيهب)، وبقية حقول الدواجن الموجودة في الأقضية والنواحي لمحافظة ديالى بصراحة لم تصب بهذا المرض، فلذلك مثلما هناك ضرر على الحقول التي أصيبت بهذا المرض، هناك ضرر بالغ على الحقول التي لم تصب بهذا المرض من خلال توقف عملية بيعها ووصولها إلى بغداد، فأصحاب هذه الحقول يستغيثون ويصرخون، ويشعرون بأضرار بالغة، لذلك نحن نطالب من هيأة رئاسة المجلس الإتصال بالدوائر المعنية، الصحة وغيرها.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

خولنا لجنة الزراعة، فإذا كانت هناك أية معلومة أو تواصل مع اللجنة، فهذا أمر مطلوب.

-النائب ريبوار طه مصطفى أحمد-:

نحن نفهم ونلتمس حرصكم على تمرير قانون الموازنة، والكل يعلم بأهمية القانون للشعب العراقي وللدولة كمؤسساتية، لكن أيضاً هناك ملاحظات من الكتل الكردستانية، وأيضاً ملاحظات تحالف القوى، وملاحظات نواب المحافظات الجنوبية المنتجة للنفط.

نحن إلى الآن لم نسمع الرد المقنع للحكومة، لذلك أنا أقترح مخاطبة مجلس الوزراء للقاء بين اللجنة المالية وشخص رئيس الوزراء، أنا أعتقد أن هذا سيهدئ الوضع.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

للعلم الموضوع مضى عليه شهر أو أكثر، والتقوا، ومع ذلك فمن حق المجلس – بصفة السيد رئيس الوزراء هو وزير المالية – أن تجري هذه المناقشة داخل قاعة المجلس بكل تفاصيل الموازنة.

-النائب ريبوار طه مصطفى أحمد-:

رئيس الوزراء إلى الآن لم يلتقِ باللجنة المالية، فكيف نحن نعطي الحق لنفسنا بالقراءة الأولى لقانون الموازنة ؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أنا إستمعت إلى رأي رئيس اللجنة المالية فقال، لا مانع لدى اللجنة بدرجه، والنقاش يكون بعد ذلك.

-النائب فالح ساري عبد أشي عكاب-:

فيما يتعلق بالقراءة الأولى لضم المتعاقدين من أبناء العراق والصحوات، هذا القانون فيه تبعات مالية، وفيه قضيتان: القضية الأولى اللجنة المالية طرف مهم جداً بهذا القانون، والقضية الثانية يجب أن نأخذ ما أقرته الحكومة، لأن هذا الموضوع فيه تبعات مالية واضحة، لذلك أنا أطلب أن تفاتح الحكومة قبل القراءة الأولى بخصوص هذا القانون.

-النائب أحمد عبدالله محمد الجبوري-:

بالتأكيد نحن لسنا بالضد من إقرار الموازنة، لكن الكل يعلم يجب أن توزع الموازنة على كل المؤسسات بما يضمن أن تصل الأموال إلى كل الشعب العراقي.

هناك مسألة يجب أن نعرج عليها ونذكرها، مجلس الوزراء في العام الماضي أقر قرارين بتثبيت موظفي الكهرباء المتميزين في محافظة نينوى، هناك موظفون قاموا بالحفاظ على محطة الكهرباء الغازية، واستشهد إثنان من الموظفين أثناء حماية محطة تقدر بمليار دولار، ووافق مجلس الوزراء على تثبيتهم، إلا أن وزارة المالية، وتحديداً مدير عام دائرة الموازنة رفض تثبيتهم، في حين ثبتت محطة الكوت، هذه إنتقائية طائفية لا نقبل بها، طلبت تشكيل لجنة تحقيقية منذ أربعة أشهر، هناك إنتقائية، يجب أن يكون هناك قرار من هيأة الرئاسة حول أن تأتي المسؤولة عن هذا الموضوع، لا نقبل أن نهمش بهذه الطريقة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أين قُدم الطلب؟

-النائب أحمد عبدالله محمد الجبوري-:

الطلب قدم إلى هيأة الرئاسة موقعاً من قبل أكثر من (٨٠) نائباً، هناك قراران، فكيف يعقل لمجلس الوزراء أن يصادق على (٤٠٠) موظف في الكوت، ولا يصادق على موظفي نينوى؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:

الطلب سوف يتم جلبه ويناقش، اللجنة المختصة تفضلوا.

-النائب أياد الجبوري-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون ضم المتعاقدين من أبناء العراق، الصحوات إلى وزارتي الدفاع والداخلية.

-النائب ماجد جبار عبدالحسين الغراوي-:

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون ضم المتعاقدين من أبناء العراق، الصحوات إلى وزارتي الدفاع والداخلية.

-النائب رياض غالي مفتن الساعدي-:

في موازنة ٢٠١٧ إلتزمت الحكومة ووزارة المالية ضمن الموازنة بضم المتعاقدين من أبناء العراق، الصحوات على وزارتي الدفاع والداخلية، الحكومة ملزمة بهذا الموضوع، إضافةً إلى أن هناك أمراً ديوانياً بهذا الموضوع.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لا نناقش إن سمحتم، لكن فقط أنتم تأخذون رأي الحكومة في هذا الجانب، وإذا موضوع آخر فممكن، لكن فلنبدأ بالفقرة التالية.

***الفقرة تاسعاً: القراءة الأولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية) .**لجنة الشباب والرياضة، اللجنة القانونية.(
-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية.

-النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية.

-النائب حيدر ستار المولى-:

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية.

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

يُكمل القراءة الأولى لمقترح قانون معهد الإدارة الرياضية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

***الفقرة عاشراً: تقرير ومناقشة مقترح قانون التعديل الأول لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣، (لجنة الشباب والرياضة، اللجنة القانونية، لجنة مؤسسات المجتمع المدني).**
-النائب محمد ناجي محمد العسكري-:

أود أن أُلفت انتباه وعناية السادة النواب وهيأة الرئاسة الى أمرٍ مهم لم أجد في مجلس النواب أهمية بهذا الاتجاه لربما الكثير من المواضيع مهمة ومنشغلين بها نعم، ولكن اعتقد انه يجب أن نعطي الأولوية أيضاً الى مثل هكذا موضوع وهو المياه، اليوم تركيا أنهت (٢٢) سد وسوف تقوم بإحراف مجرى نهري دجلة والفرات وهذا يُشكل خطر كبير على مناسيب المياه التي سوف تطلق الى نهري دجلة والفرات والذي يؤثر بشكل صميمي في مستقبل المياه في العراق، لذلك أرجو أن يستضاف السيد وزير الموارد المائية ونتحدث بصراحة ما هي الطرق الممكنة التي يمكن أن تحصّن العراق من أزمة مياه مُقبلة ويجب أن لا ننتظر أن نقع في الأزمة ثم نبحثها بل يجب أن تكون لنا وجهة نظر مسبقة لحل المشكلة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أن المجلس تنبّه الى أزمة المياه في أكثر من جلسة، تم استضافة السادة المسؤولين والمعنيين بهذا الجانب وقُدم تقرير على مستوى عالٍ من الأهمية من قبل النائب محمود رضا ولازالت لجنة الزراعة والمياه والاهوار لديها كل التفاصيل المتعلقة بهذا الجانب وفعلاً ما ذكرت أمر مهم لا يمكن تجاهله ويحتاج الى اهتمام كبير.

-النائب فريد خالد داخل الابراهيمي-:

أنا أشكر حرص الرئاسة على أن تكون الجلسات تامة وبحضور جميع أعضاء مجلس النواب، لكن هنالك رسالة أوجهها الى إخوتي وزملائي أعضاء مجلس النواب ويجب أن لا ينسوا النواب أنهم ممثلين للشعب العراقي وكل شخص ممثل لـ(١٠٠) الف شخص والتمثيل هنا لم يأتِ بمعنى التوظيف أو التشريف وإذا كان هو هذا الموضوع فهو لا خير به إنما هو تكليف رسمي فيه مصلحة البلاد والعباد وبلادنا تمر من أزمة الى أزمة وهنالك الكثير من القوانين والقضايا والأمور المستحدثة والداخلة على بلدنا وشعبنا ونحن بحاجة الى أن نجتمع ونقرر ونراقب عمل الحكومة فيما يخص مصلحة الشعب لذا أدعو الى أن تكون هنالك ضوابط أكثر شدة من هيأة الرئاسة وبإتفاق المجلس على الحضور والالتزام، ما معنى أن يكون عدد أعضاء مجلس النواب العراقي هو (٣٢٨) ويحضر منهم فقط (١٦٦) ويقومون بتعطيل كافة القوانين أي خلل يحصل، لذا اقترح أن يكون هنالك وبتصويت جميع أعضاء المجلس أن من يتجاوز غياباته (٢٥) مرة بدون عُذر رسمي لا يُسمح له أن يُرشح في الدورة التالية.

تفضلوا اللجنة المختصة.

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

يقرأ تقرير مقترح قانون التعديل الأول لأمر سلطة الائتلاف المنحل رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

هل هذا رأيكم أم رأي اللجنة؟

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

رأي اللجنة طبعاً.

يكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الأول لأمر سلطة الائتلاف المنحلة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

كان حاضر في الاجتماع السيد عامر الفائز إذا موجود بخصوص هذا الجانب وتم استماع وجهة نظر السيد وزير الرياضة والسيد رئيس اللجنة الاولمبية وكذلك لجنة الرياضة والشباب بهذا الخصوص وهم تحدثوا بضرورة إبعاد هذا القرار الذي صدر من بريمر بشمول بعض القطاعات ضمن إطار عنوان (المنحلة) لأنه هنالك التزامات دولية تتعلق بهذا الجانب وعلى اثر هذا الأمر اللجنة القانونية بادرت بعدم شمولها بموجب مقترح القانون.

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

فقط تصحيح. أن القانون الذي قدمه السيد الشبلي قبل أكثر من ستة أشهر من اجتماعنا معكم، أي بمعنى قديم ولا علاقة له باجتماعنا معكم.

-النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب-:

بالنسبة للتقرير الذي لدينا يختلف عن التقرير الذي قرأه الأخ السيد رئيس لجنة الرياضة والشباب وتحدث به، أن هذا التقرير الذي لدينا عليه ملاحظات-:

أولاً: استناداً لإحكام المادتين (١٣١-١١٥) بالنسبة للمادة (١١٥) من النظام الداخلي يجب أن يبينوا لنا الإجراءات التي قامت بها اللجنة والأسباب التي استندت لها في رأيها والآراء المخالفة التي قد تكون أيّدت أعضاء من اللجنة هذا الموضوع وبالنسبة للمادة (١٣١) أيضاً يجب أن تتضمن الآراء المخالفة لرأي أغلبية اللجنة، لذلك التقرير الذي لدينا تقرير متواضع.

وبالنسبة للملاحظات-:

أولاً: كان المفروض أن يأتي مشروع قانون من الحكومة وهذا مقترح قانون، لماذا؟ لأنه فيه تبعات مالية وبالتالي حتى لو قمنا بالتصويت عليه فانه سوف يرفض، لذا أتمنى على اللجنة أن تاخذ رأي الحكومة حتى يمكن ان تجلب لنا مشروع قانون، لا يوجد لدينا مشروع قانون وبالإتفاق مع اللجنة الاولمبية حتى يمكن التصويت عليه ونقرأه قراءة أولى وثانية ونمضي به وهذا هو مقترح قانون، لذا أتمنى على اللجنة أن تاخذ بهذه الملاحظات.

-النائب عباس حسن موسى البياتي-:

أولاً: فيما يتعلق بقانون انتخاب مجالس المحافظات يكون تحديد الموعد من قبل المجلس وإذا تأخر القانون لحين تعديله هذا معناه تأخير القانون ولكن الآن هنالك ارتباك والناس لا تعلم ذلك، هل أن قانون انتخابات مجلس النواب مع المحافظات؟ ام حصل فصل وطلاق بينهما بائن؟ لذا الآن على مجلس النواب إذا كان طلاق بائناً أو رجعياً أن يحدد التكليف حتى تعلم الناس أين تذهب؟ السيد رئيس المحترم والسيد النائب الأول المحترم والسيدات والسادة المحترمين الناس لا تعلم مجلس المحافظات بالنسبة لانتخابه يكون بنفس اليوم أو حصل تفريق، لذا أتمنى أن ينفصل هذا عن القانون وفي الجلسة القادمة أتمنى وأرجو والتمس من جنابك أن تعرض القضية والمجلس يقرر ويرسل الى الحكومة ومن ثم على مهلنا نمضي بالتعديلات في قانون مجالس المحافظات.

ثانياً: فيما يتعلق بقانون اللجنة الاولمبية هنالك قوانين دولية تغطي الاولمبية والبارالمبية هي قوانين دولية موجودة وليس على مزاجنا نتصرف. وبالنسبة لموضوع بريمر، منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن كيف كانوا يعملون؟ دعهم يستمرون على نفس المنوال والنهج ماذا الذي حصل الآن لكي نعدل ونبدل ونغير؟ نفس النهج الذي كان متبع يستمر به.

ثالثاً: هنالك قانون خاص لديهم سوف يعالج الأمر ولا مبرر كل ساعة نعمل نصوص سوف يصبح لدينا تخمة بالنصوص والقوانين والجهات القضائية والتنفيذية سوف تبتلي كل ساعة أعمل استثناء وتعديل، لذا مادام القانون الخاص موجود نعتمد تقرير لجنة الشباب والرياضة وبالقانون الخاص نعالج هذه الأمور.

-النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

طبعاً مقترح هذا القانون يعد سابقة ليست بالخطيرة، يعني سابقة لا أعرف كيف اعبر عنها، أولاً الجنة القانونية لم تجتمع على مثل هذا المقترح ولم تقر بموافقته، لماذا؟ هذا القانون، هذا أمر سلطة الائتلاف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ قال بالنص (تُحل الكيانات الواردة في هذا القانون وبالشكل الآتي) ورسم طريقة الحل و طريقة المعالجة وبدأ فيها من وزارة الدفاع إلى وزارة الدولة للشؤون العسكرية إلى جهاز المخابرات إلى الأمن الخاص إلى الأمن القومي إلى آخره. وعندما حُلت في ذلك الوقت قال (تُشكل نواة لأجهزة) وقد شُكلت وزارة الدفاع وشُكلت أجهزة وشُكلت مديريات جهاز مخابرات والى آخره، اليوم عندما أنسف هذا القرار أُرتب التزامات وحقوق تحتاج إلى خمس سنوات حتى يتم إعادة ترتيبها ثم الذين حصلوا على حقوقهم بموجب قوانين نفدت كقانون المساءلة والعدالة وغيرها، كيف يصبح الأمر بالنسبة لهم؟ ثم هل للدولة دوائر اليوم تستوعب هذه الأعداد التي حُلت بموجبها هذه الأجهزة، سيادة الرئيس أنا أرجو مراجعة هذا المقترح كونه خطير جداً ويخالف الدستور والنظام الداخلي وأتمنى تشكيل لجنة لدراسته دراسة معمقة لا أن ننظر للأمر ومن ثم تصبح فوضى لدينا بكافة هذه المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات الأمنية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة هل لديكم مداخلة؟

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

في مكتبكم تم الاتفاق على تعديل قانون (٢٠) ولمدة شهر وأنا أتصور الصبر لمدة شهر، الذهاب إلى تعديل قانون وإخراج الاولمبية من هذه القضية بقانون أتصور أولى من مما نذهب إلى قضية معقدة فيها تعقيدات مالية وتعقيدات كثيرة، بصراحة نحن ضد أن تخرج الاولمبية من هذه القضية ومحلولة، هناك قرار دوكان، والاولمبية مستمرة بقرار دوكان، وليس هناك إشكال قانوني وبالتالي الذهاب الى التعديل أتصور أولى من الدخول في معترك قد تكون صعبة لنا.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

الفقرة المتعلقة بقراءة مشروع الموازنة، اللجنة المالية، تفضلوا ، النائب حيدر المولى، عفواً النائب فائق الشيخ علي.

-النائب فائق دعبول الشيخ علي-:

حول موضوع الموازنة، نحن أقررنا قانون الانتخابات وحددنا موعد الانتخابات يوم ٥/١٢، لكن لحد هذه اللحظة لم تُطلق أي تخصيصات مالية لمفوضية الانتخابات وعندهم شكوى، وأحد العقود التي ستترتب عليه غرامات يوم ٢/٥ استحقاقه، لذا أدعو من خلال الكلام مع سيادتكم أنه إصدار قرار من مجلس النواب بإطلاق هذه التخصيصات، لا أعرف موضوع الموازنة سنقرها أو لا، سيستغرق وقت؟ ما أدري، لكن الموعد قريب للاستحقاقات الأخرى فسنكون أمام أحد خيارين، أما أنه نؤجل الانتخابات لأنه لا تستطيع المفوضية تدير عملية الانتخابات أو ستديرها لكن بشكل منقوص ومعيب، لذل أنا أدعو لإصدار قرار لإطلاق تخصيصات مفوضية الانتخابات.

-النائب حيدر ستار المولى-:

الحقيقة نقطتان أتحدث عنهما يخصان التعديل الخاص بقانون (٢١) قانون المحافظات، في التعديل الخاص لقانون (21)

أولا:- قضية القائمقام ومدير الناحية، القائمقام ومدير الناحية لم يتم معالجته بهذا القانون بقيت قضيته مبهمة وضعه القانوني مبهم، تمت معالجة قضية أعضاء مجالس الاقضية والنواحي، والقائمقام، ومدير الناحية غير معالج في هذا القانون.

القضية الأخرى قضية التمثيل للأقضية والنواحي، نحن قلنا القضاء سبع أشخاص وما زاد عن السبعة وضعوا له نسبة تمثيل، لكن كيف ستُقسم، يوجد قضاء تابع له بحدود ناحيتين أو ثلاث نواحي هذه لا تعالجه التعليمات، أذا هذه كيف سنعالجها، هذه أيضاً ملاحظة.

قضية أخيرة. نحن في محافظة نيسان لدينا مكون هو مكون الصابئة المندائيين وهو مكون كبير ومحترم، المشكلة أنه المقعد أخذ من حصة المحافظة ويفترض أن تكون الكوتة الخاصة بأخوانا المندائيين هي خارج المقاعد العشرة وإضافة لهذا إحصائياتنا التي جئنا بها من وزارة التجارة تقول نحن (١،١٥٧،٠٠٠) والأخوة في اللجنة القانونية حسبوا لنا مليون وكسر يعني من هذه لدينا مقعد ومن تلك لدينا مقعد، أرجو أن تلاحظ هذه في القانون عند التشريعات.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

مرة أخرى نحن نؤكد ونحن في طور قراءة مشروع قانون الموازنة على أن المجلس حريص وفعلاً سوف يباشر بإجراءات إعلام السيد رئيس الوزراء في الحضور للحديث في شأن قانون الموازنة أمام المجلس في كل التفاصيل والمسائل التي تم أثارتها وأن شاء الله سيكون ذلك، الآن اللجنة تباشر عملها.

–النائب احمد مدلول محمد الجربا-:

ما هي المشكلة في الفرق بين يوم الاثنين ويوم الأربعاء، يعني مثلاً، نحن ليس في سباق ولا تتوقع أحد حريص على تعطيل الموازنة، الذي بقى هنا أو خرج الطرفين، ما هي المشكلة أذا جعلنا قراءة الموازنة القراءة الأولى تكون يوم الأربعاء، يأتي دولة رئيس الوزراء ويحضر الجلسة واجعل الجلسة سرية لكي لا تدخل في مهاترات انتخابية نحن مقبلين على انتخابات، ممكن يتوقع هكذا رئيس مجلس الوزراء، سيادة الرئيس اتركني أكمل وأرجو الانتباه لي، يأتي يوم الأربعاء دولة رئيس الوزراء وهذه الأمور التي عليها خلاف، كل المحافظات عندها مشاكل معينة يستطيع أن يخفف من هذه المشاكل أو يعطي قليلا للمحافظات، وعندنا مثل الآن نينوى مدمرة بالكامل لم يعطى لها حصة، يأتي دولة رئيس الوزراء والجلسة تكون سرية، هكذا بلغوه وكأنه خائف من العلنية، سرية يا رجل والله قولوا له سرية ونناقشه في هذه المواضيع ثم تقرأ الموازنة وكل الأطراف تكون موجودة، يعني ما الفرق بين يوم الاثنين ويوم الأربعاء، أنا فقط أسأل هذا السؤال، فسيادة الرئيس، اجعل القراءة الأولى يوم الأربعاء مع مجيء رئيس الوزراء ولنتوكل على الله، لماذا نحن ناس خارجون وناس باقون؟ ويمكن غداً تدخل في إمور سياسية فلنتوصل إلى نتيجة يوم الأربعاء ونتوكل على الله والقراءة الأولى تكون يوم الأربعاء، ولا يشترط إلا اليوم ، ما فرق يوم الاثنين عن يوم الأربعاء؟ ونفس الموجودين اليوم يقدرون على المجيء يوم الأربعاء.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

مرة أخرى ما تفضلت به السيد أحمد مدلول أمر مهم والكل يجب أن يراعيه فيما يتعلق بالموصل بشكل خاص أو المحافظات الأخرى وعموم الشعب العراقي نحن لدينا تصور أن الحكومة كما مجلس النواب سوف تعالج بعض الإشكالات التي تمت إثارتها من خلال حوار ونقاش سيكون داخل قبة البرلمان وإن شاء الله سوف نحرص على أن يكون يوم الأربعاء وإن شاء الله نوفق أن تكون هذه الجلسة بين البرلمان والحكومة حول الموازنة. الآن القراءة الأولى بحكم تصويت المجلس نشرع بها وبعد ذلك سيتم النقاش أو يتم النقاش مع السيد رئيس مجلس الوزراء. تفضلوا.

–النائب فالح ساري عبد آشي عكاب-:

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب هيثم رمضان عبد علي الجبوري-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائبة ماجدة عبد اللطيف محمد علي التميمي-:

تُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب جبار عبد الخالق عبد الحسين العبادي-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب عبد الرحيم صيهود لازم الدراجي-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب محمد علي محمد تميم-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائبة ايمان رشيد حميد العبيدي-:

تُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب حسام علي حسين العقابي-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-النائب محمد علي محمد تميم-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

توجد ملحقات موجودة في الجدول.

نحن حريصون يوم الأربعاء أن نستضيف السيد رئيس الوزراء لمناقشة موضوع الموازنة.

ما تم التصويت عليه يدرج على جدول الأعمال يوم الأربعاء القادم.

نستأنف الجلسة يوم الأربعاء القادم الساعة الحادية عشر صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة (٣:٢٠) عصراً.

****

استئناف جلسة رقم (٨) الأربعاء (٢٠١٨/١/٣١) م

عدد الحضور: ( ) نائباً.
أستؤنفت الجلسة الساعة (11:33) :ظهراً.
-السيد رئيس مجلس النواب-:

بسم الله الرحمن الرحيم.
نستأنف جدول أعمال الجلسة الثامنة من الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني، نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي-:

يتلو آيات من القرآن الكريم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة بحسب الجدول في الجلسة الثامنة والذي يتضمن جملة من التصويتات على مشاريع قوانين وكما تعلمون أنها تحتاج إلى نصاب سنشرع بعملية التصويت حال إكتمال النصاب، بعده أيضاً تصويت المجلس للبدأ بالجلسة التاسعة وهذا اليوم أيضاً سيتضمن جدول الأعمال حضور السيد رئيس الوزراء لجلسة مجلس النواب للنقاش بصدد مشروع قانون الموازنة العامة الإتحادية وسيكون ذلك في تمام الساعة الواحدة وأيضاً جدول الأعمال بحكم ما هو موجود يتضمن أيضاً إستجواب السيد وزير الكهرباء ولدينا بهذا الصدد إستجوابين الأول اللمستجوبة السيدة النائبة حنان الفتلاوي والثاني المستجوب السيد النائب عبد الرزاق محيبس ولكن وكما تعلمون لضيق الوقت يبدو اننا سنكتفي بالإستجواب الأول ويتم إستدعاء السيد وزير الكهلرباء بهذا الخصوص، تتفضل النائبة حنان الفتلاوي، أعتقد أن الجلسة اليوم عند حضور السيد رئيس الوزراء ستتضمن مناقشة الموازنة وقطعاً في الجلسة القادمة التي تليها سيكون موعد الإستجواب الثاني.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة بإسم مجلس النواب العراقي نرحب بالسيد وزير الكهرباء لحضوره جلسة المجلس ومشاركته مجلس النواب بفقرة الإستجواب ومن باب العلم والتذكير وأيضاً الشكر في ذات الوقت القول بأن السيد وزير الكهرباء ولأكثر من مرة وكلما كان يحدد موعد للإستجواب كان يحضر في قاعات وباحة المجلس إستعداداً لعملية الإستجواب ومرة أخرى أود التذكير بضيق الوقت في مسألة الإستجواب ومع ذلك كان هناك فقرة أخرى تتعلق بالنائب عبد الرزاق محيبس لو أتيح له الوقت أن يبدأ فلا مانع لدى الرئاسة بذلك لكن الأن نبدأ بعملية الإستجواب النائبة حنان الفتلاوي وكما تعلمون تمت الإشارة إلى الإستجواب في الدستور العراقي وفي النظام الداخلي وبحكم ما أشارت إليه المادة (٦١) من الدستور العراقي الطريقة أن يتم توجيه سؤال ثم جواب وإذا كان هناك من تعقيب على أن يراعى في طرح السؤال أو التعقيب أن لا تؤخذ الجوانب السياسية أو الشخصية وبطبيعة الحال العبارات المهنية لغرض الوصول إلى الحقيقة ولغرض إطلاع وإستماع المجلس الموقر على طبيعة ما يتم بهذا الخصوص، الأن السؤال الأول، مرة أخرى نرحب بالكادر المتقدم في وزارة الكهرباء لحضورهم ومشاركتهم، السؤال الأول تفضلوا.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس بداية أتوجه بالشكر والتقدير لهيأة الرئاسة على درج موضوع الإستجواب على جدول الأعمال وحفاظاً على وقت المجلس ولوجود إستجوابين وإستضافة سأحاول الإختصار ودمج بعض الأسئلة، العدد الكلي للأسئلة التي قدمتها عشرة أسئلة سأدمج بعض الأسئلة وربما التي أجدها غير مهمة ربما أقوم بإلغائها وسأكتفي بالأسئلة المهمة وبشكل مركز، نرحب بالسيد الوزير والكادر المتقدم اللذين حضروا معه بإمكان السيد الوزير أن يجيبني عن السؤال الأول والثاني والثالث مع بعضها بإعتبار أن الأسئلة الثلاث تخص قطاع الجباية بإمكانه أن يدمج الإجابة عنها وأقوم بالتعليق عليها مرة واحدة حفاضاً على وقت المجلس.

السؤال الأول: ساهمتم بهدر المال العام وضياع أموال الدولة من خلال إبرامكم عدد من العقود مع مستثمرين بعقود جباية وخدمة في بغداد والمحافظات، ما هو السبب بذلك؟

السؤال الثاني: يتعلق بالسؤال الأول، أبرمت وزارتكم عقود جباية مع مستثمرين بدون أن يكون هناك نسبة مساهمة برأس المال من قبل المستثمر مما سبب هدراً للمال العام وباب من أبواب الفساد وكما مبين بالمرفقات.

السؤال الثالث: قمتم بإضافة مناطق إضافية ضمن عقود الجباية المبرمة سابقاً بدون المرور بأليات الإعلان والمنافسة وهذا خلاف القانون وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
شكراً، جواب.

-السيد قاسم الفهداوي(وزير الكهرباء)-:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم السادة نواب الرئيس السيدات والسادة النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بالنسبة للسؤال الذي طرح أحب أن أوضح لكم موضوع أولاً لا يوجد شيء إسمه خصخصة بل كما ذكر أحد السادة النواب هناك تأميم لموضوع مخصخص لأصحاب المولدات وقد تحول إلى الدولة من خلال ألية عمل هدفها الأول هو خفض الإستهلاك، الموضوع الذي يخصنا هم تنفيذ لسياسة عامة أقرت في البلد، السياسة العامة لا تقررها وزارة الكهرباء إنما تقررها منظومة الدولة وألولها مجلسكم الموقر، عندما تكون هناك خيارات نذهب بالخيار الإشتراكي أو الخيار الرأسمالي أو خيار أن المواطن يدفع الخدمة كل خيار له شروطه وألياته، القرار كان أن تكون هناك جباية لكل خدمة تقدمها الدولة للمواطن وبموجب قوانين واضحة أخرها قانون الموازنة لعام ٢٠١٧ الذي ألزم وزارة الكهرباء بتنفيذ عملية الجباية وإن لم تنفذ هذه العملية تقوم وزارة المالية بإستقطاع بعض تخصيصات الوزارة بدلاً عن ذلك، عندما أردنا أن ننفذ هذه السياسة كان هناك عدة خيارات إما أن ننفذها من خلال منظومة الوزارة وموظفيها أو ننفذها من خلال مشاركة القطاع الخاص بذلك لكل حالة إيجابيات وسلبيات، بدأنا بتجربة التجربة الأولى بدأت في منطقة زيونة وإستغرقنا من الوقت سنة لكي نخرج بالموديل المناسب في تنفيذ هذا المشروع، تقييم أي تجربة يتم من خلال إجراء إحصاءات وتدقيق بعد التطبيق، عندما طبقنا التجربة في زيونة تحقق إنخفاض كبير في الإستهلاك وهو الهدف الأول لنا وصل إلى (٤٠%) ثم كررنا التجربة في منطقة اليرموك ومنطقة الحارثية في بغداد وتحقق ما يقرب (٤٠%) خفض في الإستهلاك، إذن حققنا الهدف الأول وعندما نطبق هذا النظام ونحقق (٣٠%) خفض في العراق تكون مشكلة الكهرباء من الماضي، عندما نحقق (٣٠%) من الإستهلاك الحالي تكون مشكلة الكهرباء من الماضي والذي تم تحقيقه (٤٠%) أي أن الموضوع مغري، بعد ذلك حصل كلام أن هذه التجربة صحيح أنها تحقق خفض في الإستهلاك لكنها تضر بمصلحة المواطن الفقير أيضاً أجرينا إحصاءات في المناطق التي طبقت الجربة فيها وأستخلصنا أرقام ولدينا إحصاءات عن الأشهر الماضية عن الشهر الخامس والسادس والسابع والثامن موجودة معي إذا يأذن السيد الرئيس أن أوزع على حضرتكم نسخ منها.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
الدائرة البرلمانية يتم توزيعها.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

هذه النتيجة التي هي تقييم، كي نقول أن هذه التجربة صالحة أو غير صالحة نقيم ما قمنا به، تقول أن المستهلكين من الفئة الأولى اللذين من ١- ١٠٠٠ يستهلكون عددهم في منطقة اليرموك التي تم فيها الإحصاء (٩٠٢) مشترك نسبتهم ١٨% من المشتركين إستهلاكهم (٨٣) قائمتهم التي يدفعونها من خمسة إلى عشرة ألاف دينار، القائمة الشهرية لشهر أيار خمسة أو عشرة ألاف طبعاً موجودة لدينا أشهر تموز وأب ، أربعة أشهر، القائمة الثانية والثالثة التي تصل إلى (٥٠%) من المستهلكين قائمتهم أقل من أربعون ألف دينار الفئة الأخرى قائمتهم أقا من مائة وعشرون ألف دينار، ٧% فقط من المواطنين يبدو أنهم يدفعون قوائم عالية وهم المسرفين وهم هدفنا نحن نضغط عليهم ليقللوا الإستهلاك، مع ذلك هذا الموضوع إسترسلنا به وبموجب مقترح من قبل أحد السادة النواب قبل سنة تقريباً قام بتحليل إضافي تحليل تفصيلي لعملية التسعير والجباية ويوم أمس صدر قرار مجلس الوزراء بقبول هذا المقترح إضافي للمواطنين من الفئات الفقيرة، موضوع إقرار التسعيرة وكم التسعيرة ليس من عمل وزارة الكهرباء، نحن نسعى لشيئين نسعى لخفض الكلفة الإجمالية للكيلو واط الواحد لكي نستطيع بعد ذلك أن تكون لدينا مرونة لأن كلفة الكهرباء تحمل على الكمية التي يتم جبايتها، الكمية التي تتم جبايتها قليلة لذلك تكون مرونتنا غير عالية عندما نخفض الكلفة نستطيع أن تكون لدينا مرونة، أمس كان هناك قرار مشروط بجباية

تامة، عندما تتم الجباية التامة كان شرط أن تتم مراجعة الأسعار ولهذا نقول أن عقود الخدمة والجباية هي ليست بقرار وزارة الكهرباء وزارة الكهرباء جهة منفذة لهذا القرار اقر تشريعياً وتنفيذياً من قبل الحكومة تشريعياً من قبل السادة النواب وتنفيذياً من قبل الحكومة نحن مؤيدين لذلك حتى لا نقول نحن بعيدين عن هذا الموضوع لماذا مؤيدين ؟ لأن نتائج الإحصاء والتقدير التي أجريناها في المناطق كانت مشجعة وكانت تقول أن هذه التجربة ممتازة جداً وليست ممتازة فقط والذي يرغب في أن يدقق هذه البيانات نحن مستعدين ومرحبين بل وحصل أن عدد من السادة النواب شككوا بهذه الأرقام وتأكدوا بأنفسهم وهذا نحترمه هذا واجب ومستعدين لتسهيل مهمة أي مجموعة تريد ان تدقق من المواطن مباشرة الذي تم التطبيق عليه، الذي حصل هو عملية إرعاب للمواطن عناصره ما يلي أخوان أقول لكم بصراحة العناصر الأساسية المتضررين هم أصحاب المولدات للأسف، أصحاب المولدات مع ذلك ذهبنا لهم وقلنا لهم دعونا نشتري منكم الكهرباء ونعمل لكم رابطة ونشتري الكهرباء إجمالاً وقد قبلوا للمرة الأولى بهذا المقترح بعد ذلك جاءوا لنا وقالوا تم تهديدنا من قبل بعض أصحاب المولدات ونحن منسحبين من هذا المشروع وهذا الكلام حصل في منطقة جميلة في بغداد والأن في منطقة جميلة وضعوا علينا شرط أن نقطع الكهرباء أربعة ساعات عن المنطقة مقابل أن يسكتوا علينا وهذا ما الذي نستطيع أن نفعله، هذا لوي ذراع وعملياً لا توجد دولة ولهذا أن توقيع عقود المشاركة التي أوكد ليست خصخصة لأن الخصخصة تعني أننا نبيع الأصول وهو ما لم يحصل، لم نبيع نحن بالضبط مثل الذي لديه سيارة نقل يؤجر سائق يقوم بعمل هذا السائق عليه إلتزامات وله نسبة، أما أن المستثمر لا يضع إستثمارات في المشروع هذا غير حصيح بالمطلق لأن المستثمر بموجب العقود عليه إلتزامات هذه الإلتزامات تشمل أولاً يضع عدادات ذكية على حسابه الخاص وثانياً وثالثاً لديه الكثير من الإلتزامات معرفة بموجب العقود التي وصلنا إليها هذه الإستثمارات تساوي تقريباً بموجب حساباتنا (٢٠٠) دولار لكل مشترك يجب عليه أن يوفر أموال يستثمرها في هذا المشروع ولهذا فأن عقود الخدمة والجباية تستند إلى قوانين صادرة في الموازنات الإتحادية للأعوام (١٥،١٦،١٧) أحب أن أعقب بموضوع شكلي الأسانيد المرفقة مع السؤال لم تشر إلى هذه القوانين على وثائق الإعلان وقرارات لجنة الطاقة الخاصة بحالة المناطق والتي صدرت إستناداً إلى القوانين المذكورة ولم يتم إرفاق أي مستند يبين الهدر بالمال العام نهائياً، لا يوجد هدر بالمال العام، المال العام الأن مهدور، الآن نحن ننتج (١٠٠) ونبيع (١٢) ما قيمته (٨٨) مهدورة عملية الخدمة والجباية قللت الهدر تدريجياً فالمناطق التي تمت التجربة بها تحول الهدر إذ يقترب تدريجياً إلى الحدود المقبولة التي حددناها بحدود (١٤%) مقبولة الآن.(88)

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

لدي تعقيب سيادة الرئيس، لم أوضح شيء بعد. طبعاً شكراً للسيد الوزير على عرضه، أريد أن أوضح فقط سيادة الرئيس، يوجد نوعين من الخصخصة، ماذا يريدون أن يُسموها فليُسموها، أنا عندي خصخصة جباية وخصخصة إنتاج كلاهما سوف أُعطيها في الاستجواب، السيد الوزير يقول، لألخص سيادة الرئيس، الوزارة قامت بإعطاء مناطق إلى أشخاص يسمون مستثمرين على أن يقوموا بجباية الأموال وفواتير هذه المناطق، مقابل ماذا؟ وبماذا؟ تعطيهم نسبة (١٢,٩%) من أموال الجباية، يأتي المستثمر بشخصه ولا يجلب معه أي شيء ويأخذ (١٣%) من أموال الجباية، لا يوجد هدر، أليس السيد الوزير يقول لا يوجد هدر في أموال العام، أنت تجبي (١٠٠) مليون يأخذ منها هو (١٣%)، كم تكون الجباية بدون أن يضع فلس واحد المستثمر، هل لا يوجد هدر في المال العام؟ حسب قول السيد الوزير، وماذا يأخذ المستثمر بعد؟ سوف أوضحها حتى تكون الصورة واضحة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
بالاختصار.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

هذه مهمة جداً سيادة الرئيس، هذه قضية رأي عام، لا أستطيع أن أختصرها، السيد الوزير رماها برأس أصحاب المولدات، أن أصحاب المولدات قاموا بتخويف المواطنين من الجباية والناس خرجوا في مظاهرات ضد الجباية، والجباية مشروع جميل ولا يحمّل المواطن أي شيء، يعطي(١٣%) للمستثمر بدون أن يساهم بفلس، ماذا يعطيه بعد؟ يعطيه (١٤%) ضياعات فنية أين؟ في مناطق هي مؤهلة أصلاً ولا يوجد فيها ضياعات، يعني ليست شبكة هوائية بل شبكة أرضية لا يوجد فيها ضياعات وتم صرف عليها مليارات تواً وتم تأهيلها ونعطي للمستثمر (١٤%)، (١٣%)+ (١٤%)، هذه كم أصبحت أخواني، احسبوها انتم، (٢٧%) من أموال الجباية تذهب في بطن المستثمر، وأيضاً يعطيه تأهيل (٣٧%) بدون إعلان ومناقصة وتوضيح، يأتي ويأخذ (٨٢) مليار يؤهل شبكة زيونة وشبكة اليرموك والقادسية أي منطقة، كم أصبح مجموع ما يأخذه المستثمر من أموال الجباية؟ (٦٤%)، السادة النواب اسمعوا، ما لا يقل بين (٦٤% إلى ٥٠%) يأخذ المستثمر من أموال الجباية، كم بقيت يا وزير الكهرباء من أموال الجباية؟ انتم احسبوا أعطيت (٦٤%) بقت(٣٦%)، بماذا يعمل المستثمر حتى تكون

الصورة واضحة؟ بموظفي وزارة الكهرباء أنفسهم، (٨٠%) يأخذ من الموظفين، بسيارات وزارة الكهرباء، بكرينات وزارة الكهرباء، بأسلاك وزارة الكهرباء، بمولدات وزارة الكهرباء، بقواطع وزارة الكهرباء، جاء بمجهوده الحربي لا يوجد لديه أي شيء وكم يأخذ؟ (٦٤%)، بعد، الطامة الكبرى، يعطوه أموال التأهيل مثلاً (٨٢) مليار.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
ممكن الاختصار في توضيح.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

العقد كم كانت فترته؟ (٥) سنوات، أموال التأهيل، ركزوا معي السادة النواب، لما تكون أموال التأهيل (٨٢) مليار لن يستطيع أن يسددها بنسبة (٣٧%) خلال خمس سنوات، يضطر أن يمدد العقد لربما إلى عشرين سنة، يعني هذا الجابي قمت برتكيزه بعقد لربما إلى (٢٠) سنة إلى ان يستطيع أن يسدد الأموال التي عليه، بعد سيادة الرئيس، أين هدر المال العام؟ نعطي للمستثمر نسبة (١٣% و ١٤%) من الديون السابقة، الديون السابقة يوجد قبل سنتان وقبل ثلاثة سنوات، يأتي المستثمر تعاقد اليوم لماذا تعطيه نسبة من الديون السابقة؟ أذاً المستثمر سيادة الرئيس واقع الحال يأخذ (٢٧%) إضافة إلى (٣٧%) العائدة للتأهيل دون أن يصرف فلس واحد ويأتي ويأخذ نسبة من الديون بموظفينا وبسيارتنا. أنا سؤالي للسيد الوزير؟ عندك في وزارة الكهرباء (١٠٥) الف موظف هذه في عام ٢٠١٥ وحصلت الزيادة في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الآن عندك (١١٠) الف افترض نصفهم في قطاع التوزيع، يعني (٥١,٥٠٠) موظف، هؤلاء الـ(٥١,٥٠٠) موظف أنت لا تسطيع أن تديرهم وتعطيهم إلى المستثمر، ماهي إمكانية المستثمر أفضل من عندك؟ لماذا لا تقوم بجبايتها الوزارة ولا تعطي الـ(١٣%) ولا تعطي الـ(١٤%) ولا تعطي الـ(٣٧%)، بكوادرك وبموظفيك وبآلياتك أنت قم بالجباية وهذه النسبة التي تعطيها إلى المستثمر أعطيها إلى موظفيك حوافز لكي يكونوا متحمسين، هل يوجد هدر في المال العام سيادة الرئيس؟

توجد هناك ملاحظتين سيادة الرئيس، ماذا فعل بعد؟ حتى يكرّم المستثمر يضيف له مناطق، مثلاً أعطى له محلة (٧١٠ و ٧٠٦ و ٧٧٠) أتى بدون المرور بالإعلان و والى آخره أضاف لهُ مناطق إضافية، والله ماذا؟ يوجد تداخل جغرافي، والله ماذا؟ تبين عدد البيوت أقل من المتوقع، الآن السيد الوزير كيف يريد أن يحيلها؟ يقول مجلس النواب قرر، إخواني، أتحدى أي واحد يقول مجلس النواب صوت على قضية خصخصة بالإنتاج أو بالجباية، هذا القرار إذا يُعرض الوثائق الجهة صاحب الطلب (لجنة شؤون الطاقة) الجهة صاحب الطلب من؟ هي وزارة الكهرباء، إطّلعت اللجنة على كتاب الوزارة المرقمين وقررت الموافقة على قيام الوزارة بإحالة عقود الجباية والخدمة للمحلات كذا وكذا، إذاً من صاحب الطلب؟ الوزارة، من الذي وافق؟ لجنة الطاقة، يأتي الآن ويقول مجلس النواب قال أعمل هكذا، طيب أنت عندك موظفين لماذا لا تجبي أنت؟ ماهي إمكانية المستثمر سيادة الرئيس؟ بعضهم شركات هياكل حديدية، بعضهم تُجّار خضروات سيادة الرئيس.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
ممكن الاختصار الفكرة وضحت.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

الذين أخذوا العقود الخدمة والجباية، بعضهم تُجّار خضروات ماهي علاقته بالكهرباء؟ وموظفيك الـ(١١٠) الف لماذا لا يقومون بالجباية هم؟ هذه النقود أفضل من ان تذهب إلى المستثمر تذهب إلى الموطن والى موظفينا، هل يوجد هدر في المال العام الآن؟ أم لا؟

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

الحقيقة للأسف الشديد المعلومات التي طرحتها السيد المستجوبة غير دقيقة وغير صحيحة ومضللة. الحقيقة ليست كذلك، الحقيقة أن المستثمر لديه واجبات، وليس فقط يقوم بالجباية ويأخذ (١٢,٥%)، المستثمر سوف أُعدد واجباته بموجب العقود.

-1تجهيز المشتركين بمقاييس ذكية، كل واحد.

-2قراءة وجباية مبالغ الطاقة المُباعة إن وجدت.

-3تقديم خدمة إدارة الشبكة الكهربائية للمناطق المُغطاة بكافة أنواعها وإصلاح الأعطال الفنية.

-4يتحمل المواد جميعاً عدا المحولات لمدة سنة يأخذها من الوزارة وليس دائماً يأخذ من موادنا.

-5توفير مركز خدمة وصيانة.

-6تشغيل (٨٠%) من موظفينا ويدفع رواتبهم لأننا لدينا مشكلة في هذا الموضوع هو الذي يتحمل رواتبهم، هؤلاء الموظفين الذين سيذهبون المستثمر سيتحمل التزاماتهم من نسبته التي سيأخذها.

-7توفير الآليات اللازمة لتنفيذ العمل أو تأجير آلياتنا، آلياتنا التي يستخدمها ليست بالمجان ليست بدون مقابل، يؤجرها منا عندنا إذا أراد أن يأخذها وإذا لم يريد أن يؤجرها هو يذهب ويؤجر غيرها.

-8يتحمل المستثمر قيمة المبالغ الضياعات الإدارية أي المبالغ المسحوبة تجاوز، الآن نحن عندنا عداد أصلي على المنطقة يعطي الطاقة الإجمالية، نوزعها على المواطنين إذا يوجد فرق هو يدفعها من هذه النسبة، نحاسبه على الجملة وهو يوزع مفرد.

موضوع لماذا الموظفين لا يستطيعون القيام بالعمل؟ نحن جربنا الطريقتين، الآن لازلنا نجرب بموظفينا، نجحنا في منطقة واحدة في كربلاء، بمساعدة ممثل المرجعية جزاه الله خير، نجحنا في منطقة واحد بموظفينا ولأجل هذه المنطقة، تم إصدار قرار من مجلس الوزراء لصرف حوافز للموظفين في هذه المنطقة، نحن نعمل بطريقين.

أما بخصوص مجلس النواب، أنا لم أقل أن مجلس النواب أحال، مجلس النواب ليس من إختصاصه الإحالة، مجلس النواب يعطي سياسة، مجلس النواب ألزمنا بسياسة عامة أسمها مشاركة القطاع الخاص في عمليات إدارة الكهرباء، عملية التنفيذ تكون طبعاً بتوصية من وزارة الكهرباء، إضافة مناطق جديد مخالفة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية، أولاً نحن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية صلاحية الخروج عنها هي من قبل رئيس الوزراء لديه صلاحية، وموجود توقيعه معنا، أؤكد أن رئيس الوزراء عنده صلاحية في ذلك.

النقطة الثانية، المشاريع كلها بموجب قانون الاستثمار، قانون الاستثمار لا يُلزم أن نعتمد تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، بل نعتمدها كمؤشر واعتمدناها كمؤشر والتزمنا بها، أما المستثمرين هم ناس غير مختصين، نعم نحن في العراق ليس عندنا شركات جباية، ولهذا جربنا تجربة، الشخص الأول الذي كان مقاول نفّذ في زيونة ونجح نجاح كبير. مواطن عراقي إذا نجح لماذا نأتي بشركة أجنبية؟ بل أؤكد لكم أن الحالة الوحيدة التي أحلناها إلى الشركة الأجنبية كانت في كربلاء، شركة إيرانية متخصصة كانت في هذا الموضوع وفشلت، العراقيون نجحوا وهم فشلوا، هذا الشخص، ولهذا نحن النسب هذه التي ذكرت الـ(١٤%) المستثمر لا يأخذها، نحن الآن ضياعاتنا (٨٠%) بل فوق الـ(٨٠%)، نحن سمحنا للمستثمر يصل ضياعات (١٤%)، يعني هي الضياعات منه ومنا، لا يقبضها نقود ليس هو الذي يقبضها، هذه ضياعات، إذا ضيّع (١٦%) نقطع (٢%) من عنده، ليس (١٢%)، ولهذا أقول هذه البيانات التي وصلت إلى السيد المستجوبة غير أمينة، المستثمر لا يأخذ الـ.(14%)

الموضوع الآخر، موضوع التأهيل سيادة الرئيس، فقط لحظة، موضوع التأهيل عقد منفصل، إذا منطقة فيها تأهيل هذه المنطقة مثلاً مناقصة، يأتي واحد ينفذها ويأخذها بالآجل، من أين يأخذها؟ يأخذها من أموال الجباية إلى أن يأخذ نقوده، هذه ليس لها علاقة بتلك، الجباية ليست لها علاقة، نحن نفضل أن يكون نفس الشخص الذي يقوم بعملية الجباية يقوم بعملية التأهيل، ولكن إذا أتت على غيره لا يمكن أن نحكم بهذا الموضوع، ولهذا عملية (٦٤%) غير دقيقة وغير صحيح.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
السؤال الآخر، ننتقل إلى أسئلة أخرى.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

فقط ملاحظة، السيد الوزير قال معلومات غير دقيقة، أنا أدعوه إلى أن يفتح العقد، هذا العقد السيد الرئيس أمامكم مختوم والرسمي ليفتحه حضرته، ماذا مكتوب؟ وزارة الكهرباء- المديرية العامة لتوزيع الكهرباء الرصافة –

عقد الخدمة والجباية محلات قطاع زيونة (٧١٠و٧١٢و٧١٤)، ماذا مكتوب سيادة الرئيس إذا الكامرة يوجهها، الفرصة الاستثمارية، الاستثمارية، لم يقل غير شيء، الفرصة الاستثمارية هذه الديباجة سيادة الرئيس، كفرصة استثمارية المتمثلة بالمستثمر، إذا يذهب معي إلى الصفحة (٤) الطرف الأول هو المديرية العامة لتوزيع الكهرباء، الصفحة الثانية قطع الغيار التي يقدمها الطرف الأول، من هو؟ وزارة الكهرباء، ألم يقل هو لا نقدم له أي شيء. صفحة (٥) سيادة الوزير شاهدها، أذهب معي إلى الصفحة (٧) التي تتكلم عن الضياعات الفنية التي نسبتها (١٤%)، ألم يقل هو المعلومات غير دقيقة، هذه صفحة (٧) سيادة الوزير إذا أنا أُكذّب، هذا العقد غير صحيح. صفحة (٨) سيادة الوزير التي تتكلم عن نسبة(١٣%)، هم إذا تفتح صفحة (٨) في العقد الذي أكيد عندك. صفحة (٩) سيادة الوزير العقد خمسة سنوات قابلة للتمديد برضا الطرفين، هذه هم إذا تشاهدها بنفسك، في الصفحة تسعة سيادة الوزير يمنح الطرف الثاني فترة سماح ستة أشهر لتصفير الضائعات، يعني أنت عندك فترة نصفر حتى نبدي ونتكلم معه. صفحة (١٠) سيادة الرئيس الفقرة (٩،٨) يلتزم الطرف يعطي الأول قطاع غيار يتكلم عنها ما عدا العدادات، يأتي هنا ويتحدث الطرف الثاني، طبعاً الفكرة ما هي سيادة الرئيس؟ هو قال عدادات ذكية، إلى الآن لم ينصب عداد ذكي، مضى عليهم (٣) سنوات كله غير دقيق فقط على الورق، طبعاً ماذا قال؟ فقط أوضح ثلاث نقاط، قال (٨٠%) من موظفينا يشغّلهم، هو ما الذي يأخذ.

(80%)من موظفينا يشغلهم ويخلصنا من رواتبهم، طبعاً بالعقد مكتوبة صحيح (٨٠%) من الموظفين، هم ماذا عملوا؟ التفوا على العقد وأعطوا (٨٠%) موظفين الصيانة الذي يحسبون على عدد الأصابع، لم يأخذوا (٨٠%) من إلى (١١٠) الف وهذه لمن؟ لحماية المستثمر وأعطاءه فائدة أكبر، بعد، القضية الثانية، قال مراكز صيانة، إلى الآن لم يفتح أي مركز صيانة نموذجي، وإذا يوجد عنده مركز صيانة نموذجي الآن في الجلسة إذا ممكن أن يصوره ويعرض لنا في الشاشة إذا يوجد مركز صيانة نموذجي، لم يفتحوا مراكز صيانة سيادة الرئيس ولا نصبوا عدادات ذكية، لا بل الوزارة هي من يقوم بنصب العدادات القديمة والمواطن الذي يبني بيت جديد هو من يشتري عداد من عنده الآن بموجب العقد، ليس كلامي سيادة الرئيس غير دقيق وإنما كلام حضرته هو غير دقيق بالمطلق.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
إذا لا يوجد جواب سؤال آخر.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

فقط دقيقتين، حتى يراها السيد الوزير، قال (٨٠%) ضياعات نحن لا نجبي، هذه الوثائق الرسمية من وزارته التي تقول نسبة الجباية بالجنوب (٦٧%) بالفرات الأوسط (٨٢%) بالكرخ (٧٩%)، طبعاً هذه ليست من عندي سيادة الوزير أنت وزعتها بالاستجواب الأول إذا تذكر هذا الكتيب الذي وزعته حضرتك لنا، هذه الجداول أنت وزعتها تتكلم عن نسبة الجباية بالـ ٢٠١٥، وتأتي الآن تقول (٨٠%) يبدو أن المستثمر يملك وزارة الداخلية ووزارة الدفاع وأمن وطني وجهاز مخابرات وعند كل مؤسسات الدولة بحيث يستطيع أن يستلم النقود من المواطن وأنت كوزارة بآلاف الموظفين لا تستطيع، قل لي لا أستطيع أن أدير كادر وانا أعطيتها إلى المستثمر وننهي، أنتقل إلى السؤال الثاني.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هل من جواب لو السؤال الثاني سيادة الوزير.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

أولاً (٨٠%) نعم ليس من الـ(١١٥) الف، (٨٠%) من الموظفين ليس من (١٠٥) الف لموظفي وزارة الكهرباء، موظفي وزارة الكهرباء يتوزعون إنتاج ونقل وتوزيع، نحن نتكلم عن قطاع التوزيع عملية خدمة وجباية، كل ما يخص خدمة وجباية هي صيانة المنطقة بالتأكيد وليس النشاطات الأخرى، أنا لا أنقل موظفي الإنتاج الموجودين على، أوكد الكلام ولكن هذا تفسيره. لا توجد مراكز صيانة، عدد من السادة النواب ذهبوا لزيارة مراكز الصيانة الموجودة في الحارثية وشاهدوها وجلسوا فيها، أن هذا الكلام ايضاً أقول غير دقيق، لأن هناك مراكز موجودة أنا رأيتها وعدد من السادة النواب شاهدوها، لماذا؟ ما حصل في غير مناطق، بعدنا التجربة في طور الإنضاج، (٦٧%)، الجداول التي لدى السيدة المستجوبة تقول (٦٧%)، انتم عملتم جباية، هذه من المقروء، المقروء هو لا يوجد، هو لا يوجد شيء مقروء، كله عبارة عن هدر، نحن من المقروء (٦٧%) ولكن من المنتج كم؟ يخرج (١٠%)، ولهذا كلامي صحيح.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السؤال الثاني.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

سيادة الرئيس حفظاً لوقت المجلس لن أدخل في التفاصل كيف (٨٢) مليار في التأهيل؟ ومن هو المقروء ومن غير المقروء، دعها لدى السيد الوزير يستفيد منها. التعقد بالباطن، هذه لم أتطرق لها، حضرته يعطي المستثمر يستطيع أن يتعاقد بالباطن من واحد إلى واحد وتصل لنا فتفوتة في الأخير.

السؤال الرابع: سيادة الرئيس، تسببت عقود الاستثمار بالإنتاج بهدر المال العام وبدون أن تجني منها الوزارة أي فائدة وإنما ساهمت بإغراق الوزارة بديون وتحميل كاهن المواطن عبئ إضافي ولم تتمكن الوزارة من تسديد هذه الديون إذا وجدنا أن كلف الإنتاج أعلى من كلف البيع ومن خلال التعقد على(١٠) آلاف ميكا، فكيف أعلنت الوزارة وبصدد الإحالة إلى (٤٠٠٠) أخرى والكلام الآن لربما إلى (١٠٠٠٠) ستصل ليكون المجموع الكلي (٢٠٠٠٠) ميكاواط؟

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

الجواب: أولاً أعتراض شكلي على السؤالين، الأسانيد التي وردتنا من (١٤-١) هي بور بوينت للفرص الأستثمارية في مجال الانتاج وليس لها علاقة بأصل السؤال. مرفق (١٦-١٥) تخص كتاب صادر من مديرية توزيع كهرباء الرصافة، للأعلان ويخص قطاع التوزيع ولا يمت للأستثمار في الأنتاج بصلة، وتأتينا أسانيد لهذا السؤال، المرفقات (١٧،١٩) هما جداول لكلف أنتاج وحدات الطاقة الكهربائية محسوبة على أساس صرفيات المديريات العامة من الموازنتين التشغيلية والأستثمارية لشهرٍ واحد عام ٢٠١٥ ولم تتضمن أي مصادقة أو توقيع رسمي وبالتالي لا تُعتبر سند قانوني، علماً أنها لا تعكس كُلَف الأنتاج الحقيقية السنوية المترتبة على الوزارة سنوياً، الأسانيد (١٩، ٢٨) هما عقدين استثماريين لإنتاج الطاقة موقع مع شركة ماس بواقع (١٥٠٠) ميكاواط، وعقد مع شركة نيسان للطاقة بواقع (٧٥٠) ميكاواط. أحد الأسانيد هو تقرير داخل الوزارة، بطلب مني طلبت تقييم التجربة، تجربة الأنتاج أريد تقييمها وهذه طريقتنا، هذا التقرير أوصى بعض التوصيات، ولكن نحن إلى أن يكون هناك قرار ونرفعه إلى الجهات المعنية لا تعتبر سياسة، هذا التقرير أخذ الصرفيات المباشرة، نحن الفرق بيننا وبين المستثمر حالياً، سابقاً لم يكن هناك فرق، سابقاً الماكنة عندما نشتريها كل سنة نحمّل (١٠%) من كلفتها نسميه أندثار يجب أن يعاد للدولة، الآن ماذا يحسبوا؟ يحسبون إجور الصيانة وأجور العمال وكإنما النقود التي صُرِفت على إنشاء المحطة ليست منا، هذه معفيين منها، الآن المستثمر عندما يريد الحساب ويحسب أسترداد رأس المال (١٠) سنوات أو (٧) سنوات ويقسمه مع الفائدة تكون الكلفة أعلى منا وهذا طبيعي لأن الحسابات أساسها خطأ، ولهذا الآن واحدة من حسنات هذا السؤال أنشأنا أقسام كلفة في كل المديريات حتى نعود لموضوع الكلفة السابق الذي كان مقرر في المديريات حتى يعرفوا أن يقرروا سياسةً ولا يقرروا على شيء خطأ. إن قرار أستثمار (١٠) آلاف ميكاواط المشار إليه في السؤال كان قبل تولينا مهام الوزارة، قرار أُتخِذ بالقرار رقم (٩٠) المُتخَذ في مجلس الوزراء في ٢٠١٤/٤/٢٥، الوزارة أستلمت هذا القرار وكان مطلوب منها تنفيذه، ولهذا رأينا ونؤكد أن هذا القرار كان صحيحاً، الذي نُفذَ من (١٠) آلاف هو (٣) آلاف ميكاواط، لو كان مُغرى لكانت (١٠) آلاف كلها منتجة، و(١٥٠٠) ميكاواط الأولى التي أنجزت الآن في بسماية هي الآن التي تغذي بغداد، كُلَف الإنتاج التي أُشِّرت على إنها عالية المفروض أن نقارنها بكلف إنتاج دول الجوار، ليست عالية، نقارنها بكلف الشراء من إيران، الآن نشتري الكيلوواط الواحد أستيراد من إيران بـ(١٠) سنت، ومن هذا المستثمر نأخذها حوالي بـ(٧) سنت وقود زائد الـ(٣,٢)، فعليه هو ليس كبير، نحن ماذا فعلنا؟ أردنا أن نخفض، ليس لأننا غير مقتنعين بالكلفة والعقود ليست جيدة، نخفّض حتى نقرب الكلف إلى الأيرادات الموجودة من الوزارة من خلال الجباية، ذهبنا إلى الطاقة الشمسية، ذهبنا إلى العقود الجديدة حتى نحسّنها، ولهذا أولاً نحن غير مسؤولين إذا يوجد خلل بأصل العقد يُسأل الأشخاص الذين وقعوه في ظروفه حتى يجيبوا في ظروفهم وليس في ظروفنا لأن العقد محكوم في ظروفه ولهذا لحد اليوم هناك لجنة في هيأة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء تدرس آلية تخفيض وتحسين شروط العقد لأنه أول مرة يصير ونحن معهم بهذا الموضوع، ولهذا أن أسعار الجباية كانت مدعومة وبنسبة عالية ساهمت بالإسراف في الإستهلاك وبالتالي تزايد التنامي على الطلب، نحن لدينا الحاجة إلى الطاقة الكهربائية الآن ولدينا زيادة سنوية مقدارها (١٠%) أقل شيء يجب أن نوفرها، أما من أستثمار حكومي وهذا لا يوجد الآن أو من قبل الأستثمار وهذا الذي ساروا عليه في السابق والحالي أو من خلال القروض، نحن سرنا بثلاثة حلول، بالثلاثة، نسد الذين قبلنا ونحن، الذين قبلنا ونحن ساروا بثلاثة خيارات إنه وقعوا هذه العقود والآن نحن لم نضف، لحد الآن الذي نُفذ من هذه العقود ودخل الخدمة هو واحد والأثنان البقية متعثرة وفيها مشاكل مع المستثمرين ونحن نأمل أن يتم حلها ولهذا طريقة الحساب فيها مشكلة، لأن أحتساب الوزارة، الوزراة أولاً لا تضع الربح، ثانياً لا تحسب الأندثار وقيمة الأستثمار الأصلي الذي دُفع في هذه المحطات، لذلك كانت المقارنة

غير دقيقة، أنا أطلب لجنة هندسية من السادة النواب ومن المهندسين المختصين لكي يقيّموا هذه العقود التي لم نعملها نحن، لكن يساعدوننا بتقييمها ويعطوننا مؤشرات، أين نذهب بالمدة أو نذهب بالسعر أو نذهب لشرط خُذ أو أدفع الذي نحن لا نريده ونذهب لتحسينها، العقد موجود، الذي أستطيع فعله أن أحسنه، الذي يستطيع أن يساعدنا في عملية تحسينه أنا ممنون له وأشكره.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

تعقيب.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

أرجو أن تعطيني وقت في هذا السؤال، والباقيات كلها سوف أختصرها، لأن هذا أهم سؤال خصخصة الانتاج، السيد الوزير أترك كل المرفقات التي لديك أرمها أو إتلفها، أنظر فقط إلى عقد ماس إذا لديك نسخة منه هذا عقد شركة ماس لأن الكلام سوف يكون عليه، السادة النواب أتمنى أن تركزوا معي على هذه المعلومة وخصوصاً السادة النواب عن محافظة البصرة وذي قار والعمارة وواسط والمحافظات النفطية ركزوا معي في هذا السؤال، الوزارة تعاقدت وسوف أثبت كل فقرة قالها السيد الوزير غير دقيقة، فقرة فقرة، تعاقدت الوزارة على (١٠) آلاف ميكاواط مع مستثمرين، من هم؟ شركة ماس التابعة لـ (احمد أسماعيل) وشركة شمارة التابعة لـ (علي شمارة) وشركة ربان السفينة التابعة لـ (سعد وهيب) وشركة كار.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

ممكن بدون أسماء، يُطّلع عليها السادة النواب.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

كلا هذا واقع لكي يعرفون المواطنين شركة كار تعود لمن؟ لماذا أُعطي عقد فيه هدر بـ(٧) مليار دولار لشركة كار؟ شركة كار تابعة لأي حزب متنفذ؟ من حق المواطن أن يعرف، (سعد وهيب) يمول أي سياسي وشركة كار لأي حزب كردي تابع و(أحمد أسماعيل) لمن؟ لا تقول لي أشطب أي أسم، يجب أن يسمع الشعب.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أولاً: أهدأي وليس بهذه الطريقة تتحدثين.

ثانياً: قولي معلوماتك بالطريقة التي يستمع لها الجميع.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

أن شاء الله يسمعها الجميع، (١٠) آلاف ميكاواط تم التعاقد عليها، بكم يشترون الميكاواط الواحدة من المستثمر؟ (٣٢) دولار، كم يكلفنا وقود الغاز نستورده من إيران؟ تم التعاقد على غاز كل العقود، ليس نفطنا النفط الأبيض، ليس النفط الخام الاسود نفطنا، نستورده من إيران غاز (٦٣) دولار، بكم تُحسَب سعر الميكاواط الواحدة علينا؟ (٩٥) دولار للميكاواط الواحدة، والسيد الوزير يقول (٧) سنت للميكاواط الواحدة، أحسبوها السادة النواب، وسوف أكمل فقرة فقرة، (١٠) آلاف ميكاواط، ما هي شروط هذه العقود التي تعاقدنا مع مستثمرين؟ هو يقول عنها غير نافذة، أنا سوف أتحدث عنها عقد عقد، (خذ أو أدفع) يعني أنا متعاقد معك على (٣) آلاف ميكاواط آخذها أو لم آخذها أدفع لكَ، بالربيع لا أحتاجها تُجبر الوزارة على الدفع للمستثمر، بالشتاء لا نحتاجها تُجبر الوزارة على الدفع للمستثمر، (خُذ أو أدفع) التي لم تحدث في كل العالم، آخذ منك كهرباء أو لم آخذ يا (احمد أسماعيل) أدفع لك نقودك ونحن الممنونين، والمصيبة والطامة الكبرى أسمعوا السادة النواب عن البصرة، كفالة سيادية، هل تعرفون ما معنى كفالة سيادية؟ وزارة الكهرباء أعطت للمستثمرين الذين تعاقدت معهم كفالة سيادية، يعني أنها رهنت نفط البصرة والعمارة والناصرية إلى أي مدة؟ لمدة (١٧,٥) سنة، في أي لحظة لا ندفع للمستثمر بإمكانه وبموجب هذه الكفالة السيادية المكفولة وفق القانون الدولي أن يحجز على ممتلكات هذه الدولة، التي هي نفطنا وطائراتنا وخطوطنا، بأي لحظة لا ندفع للمستثمر يقوم بالحجز على نفطنا، ما هي شروط الكفالة السيادية سيادة الرئيس؟ هذه هي المصيبة التي لا احد يستطيع أن يجد لها جواب، إنه لو تلكأ المشتري التي هي وزارة الكهرباء في أداء إلتزاماتها تجاه المستثمر عند عدم دفع مبلغ الطاقة المجهزة هذه أولاً.

ثانياً: أي خرق للعقد من قبل الوزارة.

ثالثا: عدم تجهيز الوقود، مثلاً حدث زلزال في إيران ولم نستطع ان نجلب منهم الغاز نحن ملزمين أن ندفع النقود للمستثمر، أو إذا قُطع خط النقل بيننا وبين إيران أو حدثت مشاكل مع إيران ولم تعطينا الغاز ملزمين لمدة (١٧) سنة أن ندفع الطاقة للمستثمر بغض النظر أخذناها أم لم نأخذها لأننا ليس لدينا الغاز، فنجلبه من أين؟ من إيران.

رابعاً: تقصير الوزارة في الإيفاء بألتزاماتها، ما هي النتائج المترتبة السادة النواب عن محافظة البصرة على الكفالة السيادية؟ ندفع للمستثر مطالبات الدائنين جميعاً، يعني من أي بنك دولي أخذ قرض نحن ملزمين أن ندفع له، وأيضاً المبالغ التي ساهم بها المستثمر في بناء المشروع، مثلاً صرف (٢،٣،٤) مليار ندفعها له، المبالغ المالية المتاحة التي كان من المفروض أستلامها، يعني إذا أستلمنا منه لمدة سنة وألغينا العقد ندفع له مبالغ (١٦,٥) سنة المتبقية إجباراً علينا بموجب هذه الكفالة السيادية، هذه الكفالة السيادية بأمكان المستثمر إلى أين يأخذها؟ تُجير، يستطيع أن يعطيها لأي بنك دولي، والبنك الدولي يستطيع ان يحجز على ممتلكات العراق بموجبها، القيمة الدفترية للمشروع، هذه جميعها ندفعها للمستثمر سواء أخذنا منه طاقة او لم نأخذها، إذا انقطع الوقود، إذا لم يكن لدينا سيولة مالية، بأي خرق منا ندفع هذه النقود جميعها للمستثمر، بالتالي واقعاً رهنا كل ممتلكات العراق بعقود لسنا مضطرين لها، وسوف أثبت لكم كيف نحن غير مضطرين لها؟ السيد الوزير يقول العقود ليست في زمني، سيادة الوزير أرجو أن تركز معي، يعني إنه يشير إلى زمن الوزير الذي سبقه في تولي الوزارة أو في زمن الحكومة السابقة، مشروع بسماية فيه (٣) آلاف ميكاواط، (١٥٠٠) ميكاواط، نعم في ٢٠١٤/٦/١١ في حكومة تصريف الأعمال السابقة، لكن (١٥٠٠) الثانية متى سيادة الوزير؟ في ٢٠١٥/٥/٥، الأولى الغلق المالي لها متى حدث؟ حدثَ في عهدك لأنها سنة حتى تغلق مالياً، خلال هذه السنة كنت تستطيع أن تقول هذا العقد ظالم للعراق هذا سوف يدمر أقتصاد العراق وتوقفه، لا أن تعطي للرميلة الأستثمارية متى؟ وتعطي لميسان الأستثمارية متى؟ في كانون الثاني ٢٠١٧، محطة الرميلة الدورة المركبة متى؟ ٢٠١٥/١٢/٢٨، البصرة مشروع، شط البصرة الدورة المركبة ٢٠١٥/١٢/٢٨، ربان السفينة، كلها في وقتك ما عدا (١٥٠٠)، و(١٥٠٠) الغلق المالي حدث في وقتك، إذا انت غير مقتنع ولديك إشكاليات عليها لماذا مددت؟ عقد محطة ميسان الاستثمارية لم يغلق مالياً خلال سنة، لم يستطع أن يفي بالشروط، مددت له سنة اخرى لفترة الغلق المالي، إذن أنت مقتنع وماضي بالعقود، سيادة الرئيس سوف أعطيكم ملخص عن الأسعار حتى تكون الصورة واضحة للسادة النواب، نحن نشتري من المستثمر (١٠) آلاف ميكاواط المخطط الآن والمعلنات، السيد الوزير يقول لا يوجد، انا لدي الاعلان الذي أعلنته وزارتك سوف أريه للسادة النواب الخاص ب(٤) آلاف ميكاواط حتى تصبح (١٠) ألاف ميكاواط، (١٠) ميكاواط كم تكلفنا صيانة وتشغيل؟ تقريباً (٣) مليار و(٣٠٠) مليون سنوياً، هذا الرقم ثبتوه أيها السادة النواب إذا هناك أحد يكتب، (٣) مليار و(٣٠٠) للـ(١٠) ميكاواط تشغيل وصيانة، (٢٠) ألف كم تكلفنا؟ (٦,٦) مليار، كم أصرف عليها وقود (٣) آلاف ميكاواط؟ (٥,٢٥) مليار دولار سنوياً، للـ (٢٠) ألف كم أصرف عليها وقود؟ (١٠) مليار دولار، اجمعوا لي (١٠) آلاف ميكاواط وأضربوها في (٨) آلاف ساعة، لن أقول (٨٧٦٠)، أضربوها بالسعر الذي نشتريه مع الوقود كم يكون الناتج؟ وأضربوها في (١٧,٥) سنة، وأضربوا لي سعر الوقود، سوف نصرف (٣٠٠) مليار دولار على مدى (١٧,٥) سنة إذا (٢٠) ألف ميكاواط، أذا (١٠) ألاف ميكاواط سوف نصرف (١٤٩,٧٣٠) مليار دولار، السادة النواب أرجو التركيز معي، المحطة الواحدة سعة (٣) آلاف ميكاواط أنشائها يكلفنا (٢,١) مليار، نعطي للمستثمر منشآت له ونعطيه (٣٠٠) مليار، احسبوا بمبلغ الـ(٣٠٠) مليار كم محطة سعة (٣) آلاف ميكاواط نستيطع أنشائها؟ وكم سوف نستطيع ان نوفر بهذه؟ سنستطيع أنشاء (١٤٢) محطة سعة (٣) آلاف ميكاواط، كم تعطينا من الطاقة؟ تعطيني (٤٢٦) ألف ميكاواط، العراق في أحسن أحواله لم يصل إلى (١٥) ألف ميكاواط، وبهذه النقود التي سوف أعطيها (سعد وهيب، احمد أسماعيل ، و شركة كار) أستطيع توفير (٤٢٦) ألف ميكاواط، يعني نستطيع أن نصدر للوطن العربي جميعه ولتركيا وإيران ويكفي، هذه العقود التي تعاقدت عليها الوزارة فيها مشكلة ولم تتوقف مستمرة إلى الأن، مستمرة بهذه العقود لم توقفها عندما رأت فيها ضرر وخلل، كان من المفروض أن تتوقف وإعادة دراسة، المصيبة الأكبر إنه المديرين العامين في الوزارة الكادر المتقدم قاموا بتقديم تقرير فني ودقيق وبالأرقام للسيد الوزير، أخبروه أنه هذا الطريق خطأ سوف ترهق الوزارة بالديون، سوف تدمر أقتصاد العراق، من أين سوف تسدد هذه الأموال؟ الجباية في أحسن أحوالها وفق الكتاب الذي أرسلته جنابك إلى صندوق النقد الدولي، تخبرهم بأن جبايتنا لسنة ٢٠١٨.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

ممكن الأختصار.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

هذا مهم سيادة الرئيس، الكتاب الذي أرسله السيد الوزير في الموازنة يخبرهم بأن الجباية كم؟ تريليون، يعني مليار دولار، وأنت تدفع (١٦) مليار دولار سنوياً للمستثمرين، سنوياً كم سوف يكون لديك الفرق؟ (١٥) مليار دولار، من أين سوف توفرها، إذا حسبنا نفقات التشغيل والصيانة، مع العلم لم أحسب لا رواتب الموظفين ولا موازنة وزارة الكهرباء ولا النقل، هذه جميعها لم أحسبها، حسبت فقط تشغيل وصيانة ووقود، سيادة الرئيس هل تعرف حضرتك كم تكلفنا الميكاواط الواحدة كوزارة مع جميع هذه الفقرات التي تم ذكرها؟ يكلفنا (٢٠) دولار بوثائق رسمية تابعة للوزارة، الميكاواط الواحدة تكلفنا (٢٠) دولار وأذهب لشرائها من المستثمر بـ(٩٥) دولار وليس فقط أشتريه من المستثمر لكن لمدة (١٧,٥) سنة، وأرهن مقدرات البلد على مدى (١٧,٥) سنة، هذا التقرير الخاص بالمديرين العامين الذي وقع عليه من قبل ثلاث مديرين عامين يطلبون فيه من السيد الوزير أعادة النظر والتوقف والتراجع وعدم المضي بالعقد، يتجاهل هذا التقرير ويمضي ويعلن المحطات الأخرى المتبقية الآن ويُكمَل بنفس الطريقة، هذه هي المشاكل، هذا الأعلان ثبته حتى السيد الوزير لا يقول ليس منا، هذا الأعلان الخاص بالخيرات معلنة، وخور الزبير معلنة، والحيدرية معلنة، وكركوك معلنة، وكربلاء الغازية معلنة، النجف الغازية معلنة، معلنات.

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

سيادة الرئيس أؤكد مرة ثانية أن المعلومات غير دقيقة وغير فنية، توجد فيها مشكلة فنية في الحساب، نحن حالياً الأن واحدة من النقاط أولاً هو ليس (١٠) آلاف ميكا واط، (٨٣٥٠) ميكا واط الإجمالي.

الموضوع الثاني السيدة المستوجبة تتكلم عن تقول ليس سنت دولار، نعم أنا تكلمت كيلو واط فعندما أقول كيلو واط نقول سنت، عندما نقول ميكا واط التي هي تقول فيه تقول دولار، فكلامها صحيح وكلامي صحيح وليس هناك اختلاف في ذلك ولكن الفرق بالأساس.

الموضوع لماذا غاز لماذا ليس نفط أسود استخدمنا في المحطات؟ أخوان في حساباتنا أيضاً لدينا حسابات، نحن الأن الغاز الإيراني الذي نستورده وندفع عليه أموال مع كلفة المستثمر هو أرخص علينا من كلفة النفط الخام، النفط الخام التابع لنا الذي نصرفه على بعض المحطات هو فعلاً موجود لدينا ولكن لو نقوم ببيعه نكون قد ربحنا أكثر من الغاز، ولهذا أكدنا أنه يكون الاستخدام هو للغاز وحتى أذا استرسلنا ولهذا حالياً يوجد عقد ثاني مع أيران في الجنوب لأنه أقل كلفة لنا من الناحية الاقتصادية أقل كلفة لنا، أذا أحد يتكلم معي مشاكل أخرى غير موضوع ثاني، مشاكل الطريق والتخريب والتفجير ولكن الأصل هو أن الغاز أصرَف من النفط الخام العراقي، وكذلك الأن أصبح أصرَف من النفط الأسود، النفط الأسود سابقاً كان ليس له قيمة ولهذا كنا نذهب عليه والأن أصبحت له قيمة توقفنا، أضافةً الى تقييد أوبك حاليا نقوم بالذهاب بإتجاه النفط الخام أكثر، يعني توجد تعقيدات وتوجد سياسات تؤثر على استخدام الوقود.

التيك أوبي أخوان أُؤكد مرة ثانية ليس نحن الذين عملنا العقد، هذا العقد استلمناه هكذا فيه تيك أوبي ولكن أُذكر السيدة النائبة أن هنالك فقرة في العقد لم تتطرق لها أسمها الظروف القاهرة، الظروف القاهرة عندما يحصل زلزال يتوقف العقد والان طبقناها فعلاً على أحد الأشهر طبقنا فقرة الظروف القاهرة واختلفنا مع المستثمر وكسبنا النقاش، أن الظروف القاهرة الإجراءات الموجودة، فعندما يحصل زلزال، بل حتى عدم تجهيز الوقود لنا اعتبرناه ظروف قاهرة، يعني الأن مثلاً الأيام التي مضت أيران حصلت فيها ثلوج قللت الغاز علينا، اعتبرناها ظروف قاهرة والأن النقاش عليها ولهذا الزلزال لا يشتغل، الحسابات غير صحيحة لأنه (٤٦٢) ألف ميكا واط، هذا الرقم أمريكا ليس لديها هكذا رقم، (٤٦٢) الف ميكا واط يعني أستغرب من هو الذي تكلمها، تقرير المدراء العامين أخوان بالعكس، تقرير المدراء العامين أوقف الاسترسال في الموضوع بل وسوفها أقولها لكم لا استطيع أن أتكلمها، سوّفنا بعضها قمنا نمدد في الغلق المالي بموجب تقرير المدراء العاميين، تقرير المدراء العامين لا يتكلم عن فترة مطلقة كان يقول الأن، الان بسبب عدم وجود جباية، خدمة جباية وفيها مشاكل سوف لا نستطيع أن نواجه ولكن عندما تتحقق خدمة الجباية التي ذكرته السيدة المستجوبة في عام ٢٠١٨ نحن ليس مليار وضعنا اثنان ونصف ترليون، ولكن الرقم الاجمالي هو (٨) ترليون، قيمة كهربائنا في السنة هي (٨) ترليون دينار، وضعنا خطوة أولى الى أن الموضوع يمضي ونقلل الضائعات ونلغي الهدر بجملة اجراءات، وضعنا أثنين ونصف مؤقتاً، التقرير يتكلم وحدثت اجتماعات عليه أكثر من مرة، أهتمينا فيه وأنا طلبته ليس أحد طلبه يعني كيف أهمله، أتفقنا أنه خلال السنين أربع أو خمس سنوات القادمة يجب أن يكون اسلوبنا ولكن نحن مجبرين على التوسع في الانتاج شئنا أم أبينا بأحد الخيارات واحد منها الاستثمارات، اعلاننا ليس بالضرورة ان يكون نفس الشروط بل حالياً الدولة أوقفت الكفالة السيادية وأحب أن أعالج الكفالات السيادية صياغتها وإصدارها يتم من وزارة المالية وليس منا.

نحن ذكرت السيدة المستجوبة أنه القرار مجلس الوزراء كان (١٥٠٠) وانتم ضفتم (١٥٠٠)، أقول لها لا، القرار يقول.

قرر مجلس الوزراء بـ ٢٠١٤/٤/٢٥ أولاً اعطاء رخصة استثمارية لبناء محطة كهربائية غازية غير مركبة بطاقة (١٥٠٠) ميكا واط في موقع بسماية في محافظة بغداد بعهدة المستثمر فلان ومحطة اخرى بطاقة (١٥٠٠) ميكا واط في موقع أخر باستخدام الوقود الثقيل اذا تعذر وجود الغاز للمجموعة المشار أليها.

نحن كل الذي عملناه قلنا لا نضعهم في نفس المكان لأن محتاجين في بغداد وليس في مكان أخر، دورنا هو فقط حولنا المكان الـ (١٥٠٠) الثانية من مكان أخر كان مقرر في اليوسفية ويوجد سبب أيضاً في اليوسفية في حينها لم نستطع ننفذ فيها واحضرناها بالقرب من نفس المحطة، تدخلنا كان فني بجزئية من العقد وليس جميعه، ليس قرارنا.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هل من تعقيب أخير وأتوجه بعدها بالسؤال لجنابك، هل يمكن الاكتفاء بما ذكر؟

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

لدي سؤالين قصار لا ينفصلن.

هذه فقط الكفالة السيادية سيادة الرئيس أدعوا السادة النواب من يرغب أن يأخذها ويترجمها ويقرأها ويطلع على شروطها، الكفالة السيادية السيد الوزير قال ليس أنا، العقود فقط (١٥٠٠) قبله والغلق المالي حدث في وقته، فالعقود جميعها في وقته، لم يأتيك قرار قال تيك أور باي لا يوجد أي قرار ولا جاءك قرار، قال أعطيت لأول واحد بـ (٣٢) كذلك الثاني أعطيه بـ (٣٢) والنقطة الأهم سيادة الرئيس التي لم يجيب عليها سيادة الوزير، جميع جبايتك أريد أن أتي معاك أتفاءل أقول (٢) ترليون، اريد أن اتي معاك أقول (٨) تريليون كذلك سوف أقبل، أنت سوف يكلفك (١٦) مليار دولار، فارق المبلغ بين المليار والـ (١٦) هو (١٥) مليار، معناها سوف تضرب السعر على المواطن في (١٥) كي تستطيع تغطي أموال المستثمرين وبخلافه المستثمر سوف يحجز على أموال الدولة العراقية، لا يوجد حل أخر، القضية التي جنابك تقول هذه الأرقام غير دقيقة، سيادة الوزير هذا تقرير لك تابع لوزارتك فقط (أحمد اسماعيل) أثنين مليار دولار سنوياً، هذا كذلك لا تقول لي ليس مني صادر، من دوائرك (٢) مليار فقط لـ (أحمد اسماعيل) فالأرقام التي ذكرت سيادة الرئيس جميعا دقيقة ومن يرغب هذه الكفالة السيادية، هذه نسخة من العقد سوف نحتاج سنوياً (١٦) مليار دولار، المتحقق في أحسن أحواله اذا الجباية في كل العراق محررة وسط وجنوب في حين واقع الحال الجباية الأن فقط في الوسط والجنوب المحررة ليس فيها جباية وكردستان لا يعطينا جباية فبالتالي حتى الـ ترليون سوف لن يتحقق، من أين سوف يأتي الوزير، سوف يأتي يضرب الأسعار على المواطن في (١٥) هذه النقطة الجوهرية والأساسية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
المتبقي كم سؤال، يمكن الاختصار فيما تبقى من الوقت.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

سوف أستمر على اعتبار السؤال خمسة تطرقت له، الوزارة نحن ننتج في (٢٠) دولار هو يشتريه بـ (٩٥) سوف أتركه، أذهب الى السؤالين السابع و التاسع فقط سيادة الرئيس وأختم.

السابع هو سبق وأجبتموني خلال سؤالي البرلماني بأنه لا توجد أي زيادة بأسعار الكهرباء منذ بداية ٢٠١٦، لدي ما يثبت أن هنالك زيادة بأسعار الكهرباء وبالتالي فأن هذا يتناقض مع اجابتكم للسؤال البرلماني خلال جلسة السؤال الرسمي.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

الجواب أؤكد مرة ثانية لم تحصل أي زيادة في اسعار الكهرباء بعد ٢٠١٦/١/١ بل حصلت تخفيضات وأخرها يوم أمس، القرار أخواني قرار تغيير التعرفة تم في ٢٠١٥ أول مرة، بعدها في ٢٠١٥ تم تخفيضه، أذا رقم جديد طبق في ٢٠١٦/١/١ بعدها لم تحصل أي زيادة، والاسانيد الموجودة عبارة عن قوائم كهرباء مقارنة، المقارنة بقوائم الكهرباء ممكن يكون إسراف ممكن تكون غير اشياء، ولكن أُؤكد مرة أخرى لم يحصل ولا مرة، لا أحد

طرح ولا أحد طلب، طروحاتنا جميعها على تخفيضات بمواقع منتقيات على السكني، على الزراعي، على الصناعي، كنا نطلب تخفيضات وحصلت موافقات ولا زلنا في هذا الموضوع ولهذا أؤكد نفس الجواب.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

التعقيب سيادة الرئيس.

سيادة الرئيس طبعاً تتذكر حضرتك عندما حصل قرار زيادة اسعار الكهرباء في ٢٠١٥ جنابك تتذكر أنا اعترضت وحصل قرار مجلس النواب بإيقاف التسعيرة اذا تتذكرها جنابك، الحكومة ماذا أعلنت في الوقت السابق قالت أوقفناها، بدون أن يخبرونا بدون أن نعلم بدون أن نعرف مثلما نقول كيف نقولها (من تحت العباية) ذهبوا ١/١/ ٢٠١٦ عملوا تسعيرة جديدة، التفوا على قرارنا بإيقاف زيادة اسعار الكهرباء، هذا طبعاً يؤكده الوزير لا ينفيه بإجابته المكتوبة التي وصلتني على السؤال البرلماني الذي وجهته له سابقاً، يقول نحن عملنا على زيادتها ٢٠١٦/١/١.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

طبقناها.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

سيادة الرئيس النقطة المهمة في هذه القصة هي، أتمنى السادة النواب يركزون معي، هو ماذا قال؟

قال نحن لم نزيد على الفئة الفقيرة، الزيادة شملت الفئات الغنية، الذي يصرف من (١الى ٥٠٠) عشرة بقى سعرها عشرة، الذي يصرف الى حد ١٥٠٠ بقيت (٢٠) والذي يصرف من (١٥٠٠ الى ٢٠٠٠) أصبحت ٤٠ والذي يصرف الى حد (٣٠٠٠) أصبحت (٨٠) دينار سعر الكيلو واط والذي يصرف (٤٠٠٠-٣٠٠٠) أصبحت كانت ٣٠ السادة النواب ركزوا معي، (٣٠) لـ (١٢٠) السيد الوزير يقول للفئات الفقيرة تصرف (٥٠٠)، سيادة الرئيس لا يوجد بيت في العراق يصرف أقل من (٣٠٠٠) لماذا؟

(500)يعني ٣ أمبير يعني ماذا يصرف، يعني مروحة وشمعة، الفقير لا يحق له يضع مكيف لأولاده، الفقير لا يحق له يفتح ثلاجة، لا يحق له يضع مجمدة لا يضع سخان في البرد لأولاده، حضرت الوزير تعرف السخان كم يصرف في الشتاء، بالنتيجة سيادة الرئيس الفئة التي زادت الذي هو يتحدث عن المتوسط، أنا أقول لك الفئة الطبيعية تصرف (٣٠٠٠) زائد السعر من (٣٠) أصبح (١٢٠) يعني كم مرة ضاعفوا السعر سيادة الرئيس، كانت بـ (٣٠) دينار تضربها في ثلاثة الاف يخرج سعر الفاتورة، عندما تضاعفت الى (١٢٠) يعني فاتورة المواطن زادت أربع مرات، هو يتحدث لي عن (٥٠٠) كيلو التي هي لا يوجد من يستخدمها لا يوجد (٥٠٠) كيلو ألا هذا جالس في كرفان (جينكو) ليس لديه سوى شمعة، لكن عندما زادت معناها زادت أربع مرات، من الذي شمل، ماذا يقول، يقول الفئات المتوسطة تصرف (١٢٠) الف في الشهر، سيادة الرئيس أي فئات متوسطة يقصد صاحب رواتب الرعاية الاجتماعية يعتبره فئة متوسطة، الذي يأخذ مائة الف يصرف لك فاتورة الكهرباء (١٢٠) الف، بماذا يعيش يتداين (٢٠) الف ويأكل كهرباء ويشرب كهرباء ويرسل اطفاله الى الدكتور كهرباء.

انت تقول المتوسط (١٢٠) الف، هذا كتاب رسمي بتوقيعك، زاد السعر وتنفي تقول لم نقم بزيادة السعر، عندما حدث استجواب وحصلت ضجة ورأي عام، ذهبتم البارحة قللتم الاسعار، انتم تعملون على إدانة انفسكم بأنفسكم، تقولون فيما معناه أنه التسعيرة القديمة كانت تسعيرة ظالمة والمواطن لا يستطيع عليها، تتكلم تقول لي انت دعم، تضاعف السعر أربع مرات، اللعبة الثانية ما هي سيادة الرئيس الفرة الثانية؟

فواتير تصدر في كل شهرين، يعني الذي يصرف (٣٠٠٠) سيادة الرئيس أين سوف يذهب، سوف يذهب الى الفئة صاحبة الـ (٤٠٠٠) فما فوق التي سعرها كم؟

(200)دينار يعني انت اذا تصرف (٣٠٠٠) فاتورتك تأتي بعد شهرين سوف تتضاعف قيمة الفاتورة لديك ماذا تكون، تكون (٦٠٠٠) ماذا سوف تكون، تكون بالفئة الأخرى، هذه جميعها طبعاً هو يقول هذه الفواتير ليست دقيقة، حالياً انا أفترض هؤلاء المواطنين جميعهم الذين احضروا لي فواتير جميعهم يكذبون بما فيها مناطق في زيونة تطلع علية (٢٠٠) الف كذلك افترض هؤلاء أيضاً يكذبون أهالي زيونة يكرهوك ولديهم عداء معاك أفترض هذا جميعه غير صحيح.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

أؤكد مرة ثانية الجواب على استفسار السيدة النائبة هو في هذا الجدول الذي أمرت سيادتكم بتوزيعه على السادة النواب.

(3)أمبير يصرف (٣٠٠٠) دينار، الصرف اخواني على القوائم المدفوعة، نحن لا نستطيع أن نشرح شرح فني، الأن في هذا المكان كيف تكون هذه القائمة، هذه القوائم دفعت فعلاً في منطقة اليرموك، الى حد (٥٠%) من المواطنين يدفعون أقل من (٤٠) الف دينار، (١٨%) يدفعون (١٠-٥)، القوائم العالية التي تتكلم عنها السيدة النائبة تقع في نسبة (٧%) من المستهلكين فقط هؤلاء المستثنين، واحب أن أذكر توجد أخطاء قد حصلت، توجد أخطاء بالتجربة، أخوان نحن لدينا (٥) مليون مشترك، أذا قلنا خطأ واحد في الألف يعني (٥٠٠٠) خطأ، الذي حصل لدينا أقل من ذلك توجد أخطاء، شخص رابط مع المولدة، وأخر غير شيء، فلهذا الأخطاء نصلحها ولكن الصرف المستقر هذه القائمة، نحن مسؤولين عن أي حالة تحصل خارج هذا السياق نحن مسؤولين عنها ونقول لكم أنها خطأ يجب اصلاحه.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السؤال الأخير تفضلوا.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

فقط جملة واحدة (السيف أصدق أنباءً من الكتبِ) سيادة الرئيس هؤلاء خرجوا مظاهرات في البصرة وفي الديوانية وفي الحلة وفي النجف وفي المثنى هؤلاء يمكن في جيبوتي أو أثيوبيا ليسوا في العراق، هؤلاء سوف لن نصدقهم، نصدق الفواتير التي معالي الوزير يتكلم عنها التي هي لربما لا نعرف أين هذه الفواتير.

السؤال التاسع سيادة الرئيس وإذا حصل وقت عندي سؤال أخر بعدها، تسببكم بهدر المال العام والأضرار بمؤسسات الدولة من خلال تعاقدكم على تجهيز (١٤٠٠) ميكا مع شركة ماس، شركة ماس ذهبت، بقيت كار وشركة قيوان لمحافظة الموصل وصلاح الدين بسعر (٣٢) دولار للميكا والعقود تكون من خلال الكاز أويل، ويسدد أقيام الوقود وشراء الطاقة من وزارة النفط بمنتوج النفط الأسود دون أن تكون هنالك دراسة جدوى اقتصادية.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

الحقيقة نظراً لوجود حاجة ملحة جداً لتوفير الطاقة الكهربائية في محافظة نينوى بعد تحريرها وخصوصاً بعد توقف محطة سد الموصل بسبب الانخفاض الكبير في مستوى المياه وتدمير أغلب المحطات الإنتاجية في الموصل وتعطيل البعض الأخر منها وتضرر خطوط النقل ومحطات التحويل، من أجل ضمان عودة النازحين تم مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء، تم شكوى من أحد الوزراء في محافظة الموصل، قال توجد لدينا مشكلة في الكهرباء، عرض الموضوع ونوقش وطرحت حلول، واحدة منها اعادة تأهيل المحطات، وأحد هذه الحلول السريعة هو أن يتم الشراء من الطاقة الفائضة الموجودة في إقليم كردستان الذي مستثمرين موجودين فيها، هؤلاء المستثمرين وافقوا ونحن العقد الذي معاهم هو ليس (تيك أور بي) هو (تيك اند باي) يعني كم نحتاج نأخذ، فأخذنا الموضوع حل لمشكلة طارئة في الموصل والأن يتم الدفع لهم بالنفط الأسود ليس بالنقد، يعني حل لمشكلة طارئة، مشكلة في الموصل والقرار حصل في مجلس الوزراء وتم التنفيذ وتم التعاقد معاهم والى حد الأن لدينا مشاكل، كذلك منا وكذلك من جانب اقليم كردستان عندما تصعب مشكلة ويحتاجون، حالياً في الوقت الحاضر كذلك نقصوا علينا هم ليس نحن، نقصوا علينا لأن هم بحاجة بسبب برودة الجو، ولهذا عملياً هو معالجة لمشكلة طارئة بحلول غير مقنعة حتى لنا، ولكن لا يوجد لدينا حل يجب أن نعيد المحطة يجب نعمل وقود، الأن محطة القيارة تحتاج الى وقود، وقود لا يوجد، مصفى بيجي تدمر، دخلنا في مأزق، فتوجد حلول لمعالجة الحالة مؤقتاً وهذا هو سبب الذي قيل.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

نعم سيادة الرئيس وأتمنى زملائي من نواب الموصل وصلاح الدين أن يركزوا معي على اعتبار هذه متعلقة بالموصل، طبعاً نحن نشد على يدك معالي الوزير ونحن معاك في معاناة النازحين ويجب أن نجد لهم حل

لمشاكلهم لكن لا تكون من خلال المبالغة وهدر المال العام عشرات المرات وأضعاف من المنطق، سيادة الرئيس الوزارة ماذا عملت، تعاقدت مع (كار) ضع خطين تحت كار، تعاقدت مع كار على (٧٥٠) ميكا، بكم يأخذوه، بـ (٣٢) دولار، بأي وقود سيادة الرئيس، لاحظ هنا كيف اللعبة في القضية، على الكاز أويل، الكاز أويل سيادة الرئيس سعره ليس مثل الغاز، الكاز أويل سعره يكون علينا للميكا واط يكلفني (١٨٢) دولار و(٢٣) سنت، أجمعوا لي السادة النواب (٣٢) دولار زائد (١٨٢,٢٣) يخرج سعر الميكا واط (٢١٤) دولار، انا أنتج كوزارة (٢٠) دولار وأشتري من كار للحزب المتنفذ الكردي، اشتري منه بـ (٢١٤) دولار، اضربوها الـ (٢١٤) في (٥٠٠) في (٧٥٠) ميكا في عدد ساعات السنة، السادة النواب كم نعطي للسيد أبو كار، نعطي مليار واربع مائة سنوياً، (١,٤٠٠) مليار، السيد الوزير يريد ان يحل مشكلة النازحين، أتعاطف معاه، لكن النازحين مشكلتهم سيادة الوزير ليس خمس سنوات تذهب تتعاقد على عقد (٥) سنوات، خمس سنوات في مليار وأربع مائة (٧) مليار دولار ممكن أن تبني الموصل من الأرض وتعمل لي برج خليفة صاحب المليار دولار استطيع أعمل في الموصل، أعطي لكار (٧) مليار دولار، أين المصيبة سيادة الرئيس؟

كان بإمكانه ماذا يعمل، يقول لا يوجد لدي حلول، الحلول أنا غير مختصة ولا مهندسة في النفط لكن سوف أقول لك الحلول سيادة الوزير.

كيارة التي هي محطة الكيارة التي هي لا يوجد فيها شيء لكن هي مشكلتها تشتغل في الغاز، تعرف أنت تأهيل الكيارة كم يكلفنا سيادة الوزير، (٦٣) مليون دولار، بدل أن أؤهل الكيارة في أربع أشهر بـ (٦٣) مليون دولار، أذهب اتعاقد مع كار (٧) مليار دولار (٥) سنوات، طيب، كيارة بـ (٦٣) مليون دولار يحولها لك تعمل بالنفط الخام أو الأسود وانت الأن تعاقدت مع جي أي للكيارة (٦٣) مليون دولار تؤهلها، هذا حل، الحل الثاني سيادة الرئيس من كركوك تمد بين كركوك والموصل لا يكلفك غير (٥٠) كيلو انبوب تأخذ غاز من كركوك تشغل محطتك الأن التي هي تشتغل بالغاز وهذا حل لا يكلفك (٥٠) مليون دولار بأربع أشهر، أنت تبيع لي معاناة النازحين على مدى خمس سنوات لأبو كار وتبيع له بـ (٢١٤)، المصيبة الأخرى لا توجد لدينا أموال نعطي لأبو كار، ما الذي نعطيه سيادة الرئيس، نعطيه نفط اسود، كيف تحسبه معالي الوزير، ممكن تقول لي في أي سعر تعمل على حساب النفط الاسود عندما تعطيه، فقط هذه جاوبني كي أكمل تعقيبي، في أي سعر تبيعه النفط الأسود ممكن توضح لي معالي الوزير، فقط سعر النفط الأسود احتاجه كي أكمل وبعدها عقب علي.

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

أُؤكد مرة ثانية، أنه هذا الموضوع حل مؤقت لمشكلة مؤقتة.

أولا:- العقد ليس خمس سنين، العقد نأخذ وندفع، يعني حسب حاجتنا وغير ملزمين بـ(٧٥٠) ميكاواط والدليل الآن لا نأخذ هذا الرقم، العقد حسب حاجة منظومتنا، الآن محتاجون ولكن هو لا ينفذ لنا، سعر النفط الأسود نحن لا نحدده.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

قل لي السعر ما مقداره؟

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

نعم هذه المعلومة صحيحة، إنتاج الكهرباء بالكاز اويل سواءً في كوردستان أو عندنا أو في كل مكان هو أعلى شيء وحالة خطأ ولكن نحن مضطرين لتنفيذه فقط في أماكن أخيرة لمعالجة المشاكل، الآن عندنا محطات تشتغل على الكاز أويل ونحن في طور التخلص منها، كيف نتخلص منها؟ نبدلها بالغاز. في عام ٢٠١٤ بداية مباشرتي بالعمل كانت نسبة الكاز اويل عالية، الآن بدأت تنقص، لأن الغاز بدأ يزيد في وزارة النفط، الآن السعر نعم مُكلف ولكن مضطرين له.

ثانياً:- العقد ليس خمس سنوات ولا مجبرين، نأخذ متى ما نريد وننهي.

ثالثا:- تأهيل محطة القيارة الذي ذكرته السيدة النائبة، هذا الرقم لوحدات المعالجة ولكن أيضاً مرهون بتأهيل حقول القيارة من قبل وزارة النفط ومرهون بتوفر الوقود، هناك مشكلة لا يوجد لدينا وقود الآن في الموصل، ستتم، نعم ستتم، لكن متى؟ ستتم حسب التسهيلات لوزارة النفط ووزارة الكهرباء.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً، كلمة أخيرة سيادة النائبة.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

سيادة الرئيس، فقط للتوضيح، السيد الوزير أكد وقال العقد ليس خمس سنوات، وأنا أدعو حضرتك لرؤية هذا العقد بيدي، الفقرة (١-٣) مدة العقد خمس سنوات من تاريخ سريان العقد قابلة للتجديد بإتفاق الأطراف، هذا العقد سيادة الوزير جنابك، لا لا لا دعني أكمل، لا تقاطعني، من وقّع؟ الطرف الاول وزارة الكهرباء المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية المنطقة الشمالية وقّعت. من وقّع من الطرف الثاني؟ شركة كار لإنتاج الطاقة الكهربائية المحدودة. هؤلاء اثنان وقعوا. عقد نافذ هذا. ماذا يقول؟ يقول خمس سنين، والسيد الوزير يقول ليس خمس سنين.

الفكرة التي أردت أن أسأله بها ولم يُجبني عليها وهي النقطة الأهم والمفصلية بهذه القصة سيادة الرئيس.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

أرجو الاختصار.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

ماذا قلنا؟ قلنا عشرون دولار يكلفني، أشتري من شركة كار (٢١٤) دولار، لحد الآن السعر تضاعف عشر مرات وأهل الموصل بإمكانهم يأخذون هذه الأموال ويبنون الموصل بها، حسناً نضعها جانباً، ما هي المصيبة الثانية سيادة الرئيس؟ يعطون شركة كار النفط الأسود بأي سعر ؟ هذه هي الكارثة الكبرى! بالسعر المدعوم، أنت النفط الأسود المفروض بكم تبيعه؟ بالطبيعي يُباع بثلاثمائة دولار، نحن التجاري المدعوم بـ (١٢٥) دولار، كم فارق السعر؟ تعطيه بالمدعوم ويأخذه ويبيعه بالتجاري، كم يكلفنا الميكاواط إذا تحسبها؟ قسم (٣٠٠) على (٢,٥) ينتج سعر الميكاواط في الساعة (٥٣٧) دولار، اضربها في (٧٥٠) ميكا في (٨٠٠٠) ساعة في السنة، نعطي لشركة كار ثلاثة مليار دولار ونصف، في خمس سنين (١٧) مليار دولار، تبني الموصل وصلاح الدين ومعها البصرة والحلة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً ، هل من كلمة أخيرة السيد الوزير؟

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

السيد الرئيس، اولا:- السيدة النائبة تغفل نقطة اسمها (خذ وأدفع) كلمة واحدة بالعقد هذه الكلمة حتى لو صار عشرين سنة لا يفرق، وهي تعني نأخذ حاجتنا، إطار العقد خمس سنين، لكن ما مقدار ما نأخذ؟ ما ينتج، لم يحصل (٧٥٠) ينتج خمس مليارات دولار أو سبعة مليارات دولار، لا توجد هذه الأرقام.

ثانياً:- سعر النفط الاسود يحدد بموجب سياقات معمول بها في وزارة النفط. (خذ وأدفع)

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

قل لي بأي صفحة ممكن توضح لي.

–السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

هناك ملحق عقد.

–النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

هذا العقد أمامي سيادة الوزير، صفحة (٣) الفقرة الأولى تقول (خذ وأدفع) السنة الأولى فقط، الأربع سنين التي بعدها (خذ أو أدفع)، (خذ وأدفع) فقط في السنة الأولى، فلا توهم السادة النواب، هذا العقد عندي.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

رُفضت وعُدِّل العقد بملحق عقد.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

أعطني العقد الجديد. دعني أراه. وانت عندك سؤال والمفروض يكون معك لتثبت لي وحتى لو (خذ وأدفع) لا يعفيك من أنك تنتج بعشرين دولار وتشتري بـ(٥٣٧) دولار.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

غير صحيح العشرين دولار.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

لا يعفيك أنه أنت بدلاً من أن تحل مشكلتك بأربعة أشهر تتعاقد بخمس سنين بإسم معاناة النازحين، لأنه يبدو معاناة النازحين أصبحت سلعة تُباع وتُشترى.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً، السيدات والسادة لا يسعنا في نهاية هذا الاستجواب، نعم، ملاحظة أخيرة؟

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

عندي ملاحظة أخيرة لأثبت موقفي قانوناً، أنا لم أقتنع بأي إجابة من السيد الوزير وبالتالي أحتفظ بحقي القانوني.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

فيما بعد، لا تقييم أثناء الاستجواب، السيدات والسادة لا يسعنا في نهاية عملية الاستجواب التي حصلت الآن من قبل النائبة المستجوبة حنان الفتلاوي وحضور السيد الوزير إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وزير الكهرباء لحضوره جلسة مجلس النواب وأيضاً للسيدة النائبة حنان الفتلاوي لمهنية ما تقدمت به.

السيدات والسادة، السياق الماضي عندنا أنه يوجد استجواب ثاني، لكن الآن كما تعلمون والفقرة المتعلقة، لكن ما حصل الاتفاق بشأنه بهذا الخصوص أن حقك محفوظ وتستمر العملية.

السيدات والسادة، الآن نشرع بعملية استجواب أيضاً مقدمة من قبل السيد النائب عبدالرزاق محيبس وبطبيعة الحال يسري على عملية الاستجواب ما تسري على كل عمليات الاستجواب الأخرى بضرورة أن تكون الأسئلة ذات طابع مهني بعيد عن البعد السياسي أو الشخصي ويكون السؤال ثم التعقيب أو الجواب ثم التعقيب والآن نشرع بالسؤال الأول، تفضلوا، على أن يكون معلوم أن ما لدينا من وقت قد لا يسع جميع الأسئلة، فأما أن تختصر.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

عندما يدخل رئيس الوزراء للقاعة أتوقف.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لا أستطيع ذلك، أقول لك شيء.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

على أية حال، أولاً شكرنا وتقديرنا العالي لهيأة الرئاسة والشكر موصول إلى لجنة المستشارين في مجلس النواب التي أنضجت الأسئلة والطلب المقدم وكذلك شكرنا إلى كادر الوزارة والسيد الوزير على حضورهم الجلسة.

السؤال الأول: قيامكم بالتعاقد مع شركة (اس تي أكس مارينز سيرفس) الكورية في عقد تأهيل وتشغيل وصيانة مع مديرية إنتاج الفرات الاوسط بشكل مخالف لقانون وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية فيما يخص شروط الدفع بالآجل وعدم الإلتزام بما جاء في موافقة لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء وقيامك بتوجيه دعوة احتكارية للشركة علماً أنها ليست شركة مصنعة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً، جواب.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

شكراً للسيد الرئيس وعلى استمرار الاستجواب، لأن الحقيقة نحن أكثر من مرة نأتي والمدراء العامين، واستمرينا لكي ننتهي.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

نعم ، ذكرنا ذلك وكل الامتنان لكم.

-السيد قاسم الفهداوي (وزير الكهرباء)-:

اولاً: أحب أعقب، شكل الأسانيد المرفقة مع سؤال السيد المستجوب هي توصيات بتسوية العقد السابق لعدم قدرة الوزارة على فتح اعتماد للشركة بسبب عدم توفر السيولة المالية وتوصية بإنضاج عقد بالدفع الآجل ولا يوجد عقد مفعّل لغاية هذا اليوم مع أي شركة، لم يتم تفعيل العقد لغاية الآن لعدم صدور الكفالة السيادية، ورد في السؤال أن العقد مخالف لتعليمات تنفيذ العقود، أولاً: أؤكد لا يوجد عقد لغاية هذا اليوم، لدينا محاولة للوصول إلى عقد لأننا بحاجة إلى تأهيل هذه المحطات، تعليمات تنفيذ العقود الحكومية مستثناة بصلاحية السيد رئيس الوزراء بموجب قرار لجنة الطاقة الوزارية المرقم (٣) للجلسة (٢٣) في ٥/١٦ والذي نص الموافقة على التعاقد مع شركة (اس تي اكس الكورية) لتشغيل وصيانة مواقع محطات ديزلات شمال الديوانية، شرق الديوانية، شرق العمارة، شرق كربلاء بالدفع الآجل ولمدة ثلاث سنوات وبسعر (١٩,٣) استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وبحسب صلاحية السيد رئيس مجلس الوزراء، ولهذا التزمنا بقرار لجنة الطاقة بشكل حرفي وتم إكمال إجراءات التسوية الرضائية لأنه كان مرهون بتسوية رضائية مع المتعاقد السابق الذي لم نستطع دفع الاموال له ليستمر وعملنا تسوية معه بموجب محضر وزاري، تمت المصادقة على محضر التسوية من قبل لجنة الطاقة أيضاً في ٨/٣١ /٢٠١٦ ولم يتم تفعيله لغاية اليوم لوجود مشاكل في الكفالة السيادية هي ثلاث سنوات وتبين أنها سنة ولهذا الموضوع تم توجيه كتاب وعملنا مراسلات كثيرة مع مجلس الوزراء لإيجاد حل مع لجنة الطاقة وبالرغم من أن العقد مستثنى بشكل صريح استثناء مجلس الطاقة إلا أنه كان توجيه دعوات احتكارية الى شركة (اس تي أكس مارينز سيرفس) وهي ليست شركة مصنعة ولكنها شركة وكيلة لـ(اس تي اكس) التي هي عبارة عن مجموعة فيها قسم مصنعون وقسم يمثلون، شركة (اس تي أكس) الأصل قالت هؤلاء الشركة هم مسؤولون عن الصيانة والنصب والتشغيل فعليه نحن اعتمدناهم بموجب كتاب موثق ومصادق عليه، ولهذا الدعوة المباشرة تكون في حالتين عندما تكون السلع والخدمات احتكارية أم إذا كانت المقاولة المطلوبة لأغراض الصيانة أو لتجهيز الأدوات الاحتياطية لعقود سابقة وحيث قامت الوزارة بتوجيه الدعوة لشركة (اس تي أكس مارينز سيرفس) كونها لديها عقود سابقة معنا بمحطات الديزل المذكورة وهي ضمن مجموعة (أس تي أكس) المنفذة لتنصيب هذا المشروع نفسه ولهذا الموضوع مغطى ولا فيه أي مخالفة.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

السيد الوزير مشكوراً قال أن العقد غير موجود والسبب في ذلك أننا لم نحصل على الكفالة السيادية وأنا أقول للسيد الوزير العقد لازال موجود وهذه الكفالة السيادية قد حصلت عليها في الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٧ وجاءت الآن مدرجة ضمن مشروع ٢٠١٨ ومقدارها (١٢٥) مليون دولار، فالعقد لازال سارياً وهناك كتاب من المفتش العام الجديد وليس السابق يقول فيه أنت بلغتني بأنه لم تتم الإحالة فكيف العقد باقي وبالتفصيل؟

أنت تقول من حقنا التعاقد مع الشركة، كلا أنا أقول لك ليس من حقك حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، المادة (٣) ثانياً المناقصة المحدودة وينفذ هذا الأسلوب عندما تكون السلع او الخدمات الاستشارية والمقاولات وموضوع المناقصة متوفرة لدى جهة محدودة أي بمعنى يقصد الشركة المصنعة وأنت أولاً لم تتعاقد مع الشركة المصنعة وهي جاءت وقالت لك على أي أساس تتعاقد مع وسيط، أولاً يرفع الكلفة عليك، وثانياً يشوه سمعتنا لأنه ربما لا يلتزم.

الموضوع الثاني، أساساً أنت كيف توجه دعوة احتكارية لشركة غير متخصصة لأنه أنت الآن من أسمها هي شركة (مارينز سيرفيس) هي أصلاً للخدمات البحرية وليس الشركة الأم وأنت قد أخفيت أسمها على لجنة شؤون الطاقة في مجلس الوزراء بكتب موجودة لدي ولم تكتب لهم (أس تي أكس مارينز سيرفيس) مكتفي فقط بـ(أس تي أكس) وهذا بحد ذاته تظليل إلى لجنة الطاقة الوزارية لأنه توجد لدينا شركة أم هي فعلاً متخصصة ومصنعة أسمها شركة (أس تي أكس) لكن أنت تتعاقد من (أس تي أكس) وكيل للخدمات البحرية وليس الشركة الأم وهذه مخالفة صريحة لقانون تعليمات وتنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ في المادة الثالثة.

أنت ألغيت العقد مع شركة الديار لأنه هذا أساساً كان العقد مع شركة الديار وألغيته معهم بعنوان وحجة أن شركة الديار عندما سألت النائب عبد القهار السامرائي قالت لم تنجز المحطة في صلاح الدين وقلت شركة الديار غير متلكئة لكن مشكلتنا معها عدم وجود سيولة مالية، أذاً هذه السيولة المالية من أين أتت التي رصدتها إلى شركة (أس تي أكس مارينز سيرفيس)، هي شركة غير مصنعة فكيف توجه لها دعوة احتكارية.

أنت قبل ليل قرأت قرار لجنة الطاقة الوزارية وقلت ذكرت مفردة الدفع بالآجل، الدفع بالأجل، أولاً يفترض أن يكون معزز (١٠٠%) ولمدة ثلاث سنوات وهذا مخالف للشروط الدفع بالآجل، ثانياً كيف تعطيه وعد بالكفالة السيادية؟ وهذه المخالفة الثانية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

أنا أقدر أن عملية الاستجواب يجب أن تستمر وهي ضرورية ولازمة لكن مهما بلغنا الآن سوف لن نستطيع أن نحصي جميع الأسئلة المطروحة بهذا الخصوص والسيد رئيس الوزراء في طريقه وينتظر أيضاً البدء بالجلسة بحسب الموعد الموجود وأنا أقدر تماماً حضور السيد الوزير لمرات متعددة إلى المجلس حسب التحديدات الموجودة والمجلس أيضاً سيستأنف عملية الاستجواب ويتم تحديد عملية استكمال ما بدأنا به وفق الأصول والضوابط بهذا الخصوص.

نستأنف الجلسة بعد نصف ساعة في الساعة (١:٣٠) ظهراً.

إذا حضر السيد رئيس الوزراء ستبدأ فقرة مناقشة الموازنة وإذا كان الأمر خلاف ذلك نستأنف في عملية الاستجواب. هي بضعة أسئلة ولكن الوقت ضاغط بهذا الإتجاه.

رفعت الجلسة الساعة (٣:٢٠) عصراً.

****